القضايا النحوية الخلافية
في شواهد التوضيح والتصحيح
لمشكلات الجامع الصحيح

الدكتورة

سامية بنت صالح بن غنيم الصاعدي الحربي

أستاذ النحو والصرف المساعد - قسم اللغة والنحو والصرف

كلية اللغة العربية ـ جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية

العدد الرابع والعشرون

للعام ١٤٤٢هـ / ٢٠٢٠م

الجزء التاسع

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠٢٠م

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050

الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

بسم الله الرحمن الرحيم

القضايا النحوية الخلافية في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح

سامية بنت صالح بن غنيم الصاعدي الحربي

قسم اللغة والنحو والصرف ـ كلية اللغة العربية ـ جامعة أم القرى ـ المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: samey_elharby@yahoo.com

الملخص

يتناول هذا البحث بعضاً من القضايا النحوية الخلافية في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك ويخص كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح دون غيره من مؤلفات ابن مالك، ويعرج البحث على ما ذكره ابن مالك من توجيهات أغفلها النحاة أو خفيت عليهم، وبيان توجيه ابن مالك مقارنةً بموقف النحاة السابقين له؛ ذلك لأن هذا الكتاب يعد من أبرز مؤلفات ابن مالك التي ركزت على القضايا الخلافية، وقامت في المقام الرئيس حول أحاديث صحيح البخاري.

وقد هدف البحث إلى بيان أهمية كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح في الدرس النحوي، وبيان موقف النحاة من القضايا التي عالجها ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، أو ما نعني به ثمرة الخلاف النحوي حول القضايا موضوع البحث.

الكلمات المفتاحية : ابن مالك – شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح– القضايا النحوية الخلافية .

Controversial Grammatical Issues in the Evidences of Clarifying and Correcting the Problems of Al-Jamea Alsaheeh

Samia Bint Saleh Bin Ghuneim Al-Saedi Al-Harbi
Assistant Professor of Syntax & Morphology Department of Language, Grammar and Morphology College of Arabic Language – Uma Al-Qura University – Saudi Arabia
Email: samey_elharby@yahoo.com

Abstract

This research addresses some of the controversial grammatical issues in the evidences of correcting and clarifying the problems of Al-Jamea Alsaheeh by Ibn Malik. This is one of Malik's books that is concerned only with the problems of Al-Jamea Alsaheeh. The research focuses on the issues mentioned by Ibn Malik which were neglected by grammarians. It points out Ibn Malik's explanation in comparison with the position of the previous grammarians. It is due to the fact that this book is considered the best one focusing on the controversial issues and mainly involved with hadiths of Saheeh Al-Bukhari.

The current research aimed at pointing out the significance of the book of the evidences of correcting and clarifying the problems of Al-Jamea Alsaheeh in the grammatical lesson. It also exposed the grammarians' attitude towards the issues addressed by Ibn Malik in the Evidences of Clarifying and Correcting the Problems of Al-Jamea Alsaheeh. Or what we meant by the fruit of grammatical controversy on the issues as the topic under study.

Keywords : Ibn Malik - Evidences of Clarifying and Correcting the Problems of Al-Jamea Alsaheeh - the controversial grammatical issues.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

١- موضوع البحث:

يتناول هذا البحث القضايا النحوية الخلافية في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك ويخص كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح دون غيره من مؤلفات ابن مالك، وقد يكون مفيداً أن يعرج البحث على ما ذكره ابن مالك من توجيهات أغفلها النحاة أو خفيت عليهم على حد تعبيره، وبيان توجيه ابن مالك مقارنةً بموقف النحاة السابقين له؛ ذلك لأن هذا الكتاب يعد من أبرز مؤلفات ابن مالك التي ركزت على القضايا الخلافية، وقامت في المقام الرئيس حول أحاديث صحيح البخاري.

٢- الدراسات السابقة:

لم تُعن دراسة – على حد اطلاعي – بموضوع البحث؛ إلاَّ أن هناك دراسات لامست شخصية ابن مالك، أو كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح في غير موضوع هذا البحث، ومن الدراسات التي اطلعت عليها في هذا الصدد:

١– دور ابن مالك في علم النحو. دراسة تحليلية وصفية، انتظمت الدراسة في خمسة أبواب، تناول الباب الأول: مقدمة وخلفية للبحث، وأغراضه، والمنهج والإطار النظري، وجاء الباب الثاني عن: لمحة عن حياة ابن مالك، وترجمة له، ورحلته العلمية، وتلاميذه وشيوخه، ومؤلفاته، أما الباب الثالث فخص: علم النحو العربي والمذاهب النحوية، والباب الرابع: عن إسهام ابن مالك في علم النحو وآراء ابن مالك في بعض القواعد

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

النحوية، أما الباب الخامس فاختتمت به الدراسة وقد اشتمل على الخلاصة والاقتراحات؛ والدراسة بهذا التناول السابق لم تطرق باب الخلاف النحوي عند ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح [١].

٢- مشكلات صحيح البخاري النحوية والتصريفية بين ابن مالك وشراح الصحيح[٢]، ذكر الباحث أن دراسته جاءت لتبرز موقف شراح صحيح البخاري من تخريج ابن مالك وتوجيهه للمشكلات الواردة في الصحيح، وكذلك بيان موقف هؤلاء المحدثين من قضية الاستشهاد بالحديث في إثبات القواعد النحوية، وإظهار منهجهم في التوجيه والتخريج، وقد انتظمت الدراسة في مقدمة وتمهيد وقسمين وفهارس، تناول التمهيد: لمحة عن موقف النحويين من الاستشهاد بالحديث الشريف، والتعريف بكتاب: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، والتعريف بشراح صحيح البخاري، أما القسم الأول فتناول: مشكلات صحيح البخاري النحوية والصرفية، وقد تضمن هذا القسم المشكلات النحوية والمشكلات الصرفية المشكلة، ثم جاء القسم الثاني ليخص: الدراسة المنهجية وتضمن ما اتفق عليه الشراح وما اختلفوا عليه، ومنهجهم في التوجيه ثم التقويم، وانتهى بخاتمة تشمل أهم النتائج.

---

(١) ينظر: الكريمة (عناية)، دور ابن مالك في علم النحو. دراسة تحليلية وصفية، بحث مقدم إلى كلية الآداب بجامعة سونن كاليجاكا جوكجاكرتا الإسلامية الحكومية ، ٢٠٠٨ م.

(٢) ينظر: العيد (إبراهيم بن محمد)، مشكلات صحيح البخاري النحوية والتصريفية بين ابن مالك وشراح الصحيح، بحث مقدم لتسجيل المشروع البحثي لمرحلة العالمية(الماجستير)في النحو والصرف، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، قسم النحو والصرف وفقه اللغة، ١٤٣٣ – ١٤٣٤ هـ.

٣- الفكر النحوي لابن مالك في كتابه(شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)، تهدف الدراسة إلى الكشف عن شخصية ابن مالك النحوية، وبيان موقفه من السماع والقياس وبيان مذهبه النحوي، وذلك من خلال كتاب: (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح)[١]، وقد انتظمت الدراسة في خمسة فصول جاء الفصل الأول عن: كتاب شواهد التوضيح بين كتب ابن مالك، والفصل الثاني عن: الأصول النحوية عند ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح، والثالث عن: القياس والعلة النحوية، والرابع عالج الإجماع واستصحاب الحال، ثم جاء الفصل الخامس ليعالج: مذهب ابن مالك النحوي، ثم جاءت الخاتمة ترصد ما جاء في الدراسة من استنتاجات وتعميمات.

٤- ابن مالك وجهوده النحوية والصرفية في كتابه شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح[٢]، يحتوي البحث على ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وتمهيد وتعقبهما خاتمة وفهارس؛ فأما المقدمة فقد تناولت أهمية الموضوع وجهود العلماء السابقين فيه وأهم المصادر والمراجع التي ساعدت في إعداد البحث والمنهج العلمي الذي سار عليه الباحث ومحتويات البحث، وقد تناول الفصل الأول عصر ابن مالك وحياته وآثاره، وفيه ثلاثة مباحث، أما

---

(١) ينظر: الرواشدة (أحمد عبد السلام)، الفكر النحوي لابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا ، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، ٢٠٠٧ م.

(٢) ينظر: حميد (محمد تركي نايف)، ابن مالك وجهوده النحوية والصرفية في كتابه شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح، أطروحة ماجستير إشراف/ سليمان يوسف خاطر،، جامعة أم درمان ، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، قسم الدراسات النحوية واللغوية، ٢٠٠٨ م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الفصل الثاني فقد تناول القضايا النحوية في الكتاب وفيه ثلاثة مباحث مثل سابقه، وتناول الفصل الثالث القضايا الصرفية في الكتاب في مبحثين. وأما الخاتمة فإنها تناولت ملخصاً للبحث وأهم ما توصلت إليه من نتائج، وتجدر الإشارة إلى أن المسائل التي عالجها هذا البحث تختلف عن المسائل والقضايا التي عالجتْها تلك الدراسة.

٥- الدرس النحوي في شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك[١]، تناول الباحث عشر مسائل من مجموع مسائل الكتاب، وقد تخيرها الباحث بعناية لأسباب موضوعية بالإضافة للاختيار الذاتيّ، هذه المسائل عالجت الحذف، واللهجات، ومعاني الحروف، وما يناقش الوظائف النحوية للمفردات، ولم يدرس البحث جميع المسائل النحوية الواردة في الكتاب، ورغم ذلك فإن المسائل التي تناولها بحثي تختلف عن المسائل التي عالجها الباحث في دراسته السابقة.

ورغم تعدد هذه الدراسات وتنوعها بين ما يركز على شخصية ابن مالك، أو يعالج قضية نحوية أو صرفية بعينها من خلال مؤلفاته، فإن جُل هذه الدراسات لم تشر من قريب أو بعيد إلى القضية التي يتناولها هذا البحث، وإن كان ثمة إشارة فهي إشارة جزئية؛ ناهيك عن اختلاف المنزع والمعالجة؛ لذا ارتأيت معالجة هذه القضايا النحوية الخلافية نظراً لقيمتها في الدرس النحوي من خلال كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح.

---

(١) ينظر: الشاعر (صالح عبد العظيم)، الدرس النحوي في شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ، بحث منشور بالمجلة العلمية ، كلية اللغة العربية بأسيوط، العدد الثلاثون، الجزء الثالث نوفمبر ٢٠١١ م.

٣- منهج البحث:

اعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي يصف الظاهرة موضوع الدراسة من خلال قراءة تحليلية لكتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ثم تحديد المسائل النحوية الخلافية، بعد ذلك يوضح موقف ابن مالك من المسألة، ويبين موقف النحاة كذلك، وكذلك يبين الراجح في الرأيين، مع تعضيد ذلك بالأدلة والشواهد.

٤- أهداف البحث: يحاول هذا البحث الكشف عن:

أولاً: أهمية كتاب شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح في الدرس النحوي.

ثانياً: منهج ابن مالك في معالجة القضايا النحوية في الكتاب.

ثالثاً: الآراء المختلفة حول القضايا النحوية الخلافية.

رابعاً: رأي ابن مالك وبيان موقفه من القضايا النحوية التي عالجها في الكتاب.

خامساً: موقف النحاة من القضايا التي عالجها ابن مالك في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، أو ما نعني به ثمرة الخلاف النحوي حول القضايا موضوع البحث.

[٥] خطة البحث:

حدد البحث خطته في مقدمة ومبحثين وخاتمة، أما المقدمة فتضمنت: موضوع البحث، والدراسات السابقة، والمنهج والأدوات، وأهداف البحث، خطة البحث.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المبحث الأول: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (كتاب ومنهج مؤلّف). ويشمل:

المطلب الأول: تسمية الكتاب، وهدفه.

المطلب الثاني: منهج ابن مالك في الكتاب.

المبحث الثاني: القضايا النحوية الخلافية، ويشمل:

القضية الأولى: دلالة الزمن ل(إذ) و(إذا).

القضية الثانية: وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً لا معنى.

القضية الثالثة: في اجتماع ضميرين بين الاتصال والانفصال.

القضية الرابعة: رفع المستثنى بعد إلا.

القضية الخامسة: في استعمال (إنْ) المخففة المتروكة العمل، عارياً ما بعدها من اللام الفارقة.

القضية السادسة: في العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار.

القضية السابعة: ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا .

القضية الثامنة: حذف الموصول ودلالة الصلة عليه.

القضية التاسعة: معنى(رب) واستعمالاتها.

الخاتمة: وتشمل أهم النتائج والتوصيات، وأهم المراجع .

المبحث الأول : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح .(كتاب ومنهج مؤلّف).

ويشمل : المطلب الأول: تسمية الكتاب، وهدفه.

المطلب الثاني: منهج ابن مالك في الكتاب.

المطلب الأول : تسمية الكتاب، وهدفه.

اختلفت المصادر في تسمية هذا الكتاب، منها ما أثبته بأنه(التوضيح) فقط، يقول ابن قاضي شهبة: "وأملى على صحيح البخاري كتاباً سماه التوضيح"[١]، ومنها ما أطلق عليه:(إعراب مشكل البخاري)[٢]ومنها من أسماه(شواهد التوضيح)[٣]، وبعض المصادر لم تنص على اسم الكتاب صراحة، إنما ورد في النظم مشيراً إليه بأنه إعراب أحاديث صحيح البخاري، وذلك في قول الناظم[٤]:

وأعرب توضيحاً أحاديث ضمنت صحيح البخاري الإمام وسهلا

---

(١) ابن قاضي شهبة (الإمام تقي الدين الأسدي الشافعي، المتوفى سنة ٨٥١ هـ)، طبقات النحاة واللغويين، تحقيق: الدكتور/ محسن عياض، مطبعة النعمان، ١٩٧٣ -١٩٧٤ م. ص ١٣٥.

(٢) الكتبي (محمد بن شاكر ٧٦٤ هـ) فوات الوفيات والذيل عليها، ، تحقيق الدكتور/ إحسان عباس، المجلد الثالث دار صادر ، بيروت، ص ٤٠٨.

(٣) الفيروزآبادى، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م. ، ص ٢٧٠، وينظر أيضاً: اليماني (عبد الباقي بن عبد المجيد ٦٨٠-٧٤٣ هـ/١٢٨١-١٣٤٢ م)، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق/ الدكتور/ عبد المجيد دياب، الطبعة الأولى، شركة الطباعة العربية السعودية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦ م، ص ٣٢١ .

(٤) السيوطي (الحافظ جلال الدين عبد الرحمن ٩١١ هـ) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الجزء الأول- الطبعة الاولى- طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٣٨٤ هـ-١٩٦٤ م، ص١٣١-١٣٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ويكفيه ذا بين الخلائق رفعةً وعند النبي المصطفى متوسلاً

ونجده في مصادر أخرى بعنوان (التوضيح في إعراب أشياء من مشكلات البخاري)[١]، وفي غيرها بعنوان(إعراب بعض أحاديث البخاري)[٢].

ويعود السبب في اختلاف تسميات الكتاب إلى أن ابن مالك أملاه إملاءً[٣]، وهذا يفسر خلو الكتاب من المقدمة، واختلاف تسمياته، لكن القاسم المشترك بين جميع كتب التراجم التي ترجمت لابن مالك ومصنفاته هو أن الكتاب الذي نحن بصدده موجه لمشكلات وقعت في صحيح البخاري، وقد حسم هذا التشتت والاختلاف ابن مالك في حديثه عن الكتاب، يقول: "هذا كتاب سميته شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"[٤]، والسبب في تأليفه لهذا الكتاب أن صحيح البخاري أصح كتب الحديث، ولهذا اعتنى به العلماء والمحدثون، وفي عصر ابن مالك أراد علي بن محمد اليونيني أحد علماء الحديث إعداد نسخة مصححة من(صحيح البخاري) فعرض على ابن

(١) الدماميني (محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر ٧٦٣ هـ/١٣٦٢م – ٨٢٧هـ/١٤٢٤م)، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د.محمد عبد الرحمن المفدى، بيروت، ١٩٨٣ م، ١/٣٠، وللمزيد ينظر: الصفدي (صلاح الدين أبو الصّفاء خليل بن أيبك بن عبد الله الألبَكِي الفاري الصّفديّ الدِّمشقيّ الشّافعيّ، ٦٩٦ هـ – دمشق، ١٠ شوّال ٧٦٤ هـ) ، الوافي بالوفيات، طبع باعتناء، س. ديدرينغ، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٩٥٣ م٣/ ٣٦٠ .

(٢) زاده (أحمد بن مصطفى بن خليل: أبو الخير، عصام الدين طاش كبري)، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، مراجعة وتحقيق: كامل بكري عبد الوهاب أبو النور، مطبعة الاستقلال، القاهرة، د.ت، ١/١٣٧ .

(٣) طبقات النحاة واللغويين، ص١٣٤.

(٤) ابن مالك، (جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي، المتوفى٦٧٢ هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، تحقيق الدكتور / طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ، والطبعة الثانية ١٤١٣ هـ، ص١٠ ، وللكتاب طبعة أخرى من تحقيق وتعليق الدكتور/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان.

مالك الاهتمام بالجانب النحوي، يقول القسطلاني :"وقد اعتنى الحافظ شرف الدين أبو الحسن علي بن محمد اليونيني الحنبلي –رحمه الله تعالى – بضبط رواية الجامع الصحيح، بحضرة سيبويه وقته، الإمام جمال الدين بن مالك بدمشق سنة ست وسبعين وستمائة، وقد بالغ – رحمه الله – في ضبط ألفاظ الصحيح جامعاً فيه روايات"(١)، وهنا ينبغي التنبيه إلى التاريخ الذي ذكره القسطلاني، لأن ابن مالك توفي قبله، وربما كانت(سبعين)مقصود صوابه(ستين)، يقول القسطلاني:"وكان لجمال بن مالك إذا مر من الألفاظ ما يتراءى أنه مخالف لقوانين العربية قال للشرف اليونيني: هل الرواية فيه كذلك؟ فإن أجاب بأنه منها، شرع ابن مالك في توجيهها حسب إمكانه، ومن ثم وضع كتابه المسمى بشواهد التوضيح"(٢)، والسبب في تأليفه هذا الكتاب هو قراءة اليونيني لصحيح البخاري على ابن مالك لتصحيحه نحوياً، وعلى ما وجده ابن مالك من إشكالات نحوية في هذا الكتاب.

وقد يكون مفيداً أن نذكر أن الهدف من وراء تأليف هذا الكتاب في ظاهر الأمر الاستشهاد لما ورد من مشكلات في ألفاظ حديث الجامع الصحيح، والاستدلال على فصاحتها وموافقتها لكلام العرب، وتوجيه إعرابها وفقاً للقواعد النحوية، وقد بلغ ما استشهد له أو وجّه إعرابه مائة وثمانين حديثاً، وهذا يعني أن مادة هذا الكتاب تنحصر في موضوعات اللغة العربية؛ إذ بلغ ما ورد منها حوالي مئة وستين مسألة، ما عدا المكرر منها، وهو

(١) القسطلاني (أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين، المتوفى ٩٢٣ هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، وقد طبعت في (١٣١١هـ) بأمر السلطان عبد الحميد، نسخة اليونيني التي صححها على ابن مالك، ثم أعيد طبعها عدة مرات منها طبعة بولاق ١٣١٤ – ١٣١٥هـ، ١/٤٠.
(٢) إرشاد الساري ١/٤٠ – ٤١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

يزيد على العشر، وتحظى مادة النحو بالنصيب الأوفر من الشرح؛ إذ لم تزد مسائل الصرف على السبع، وما يتعلق باللغة وتفسير اللفظ ورد في أربعة مواضع ، وما عدا ذلك فهو يختص بالموضوعات النحوية[١].

وهذا الكتاب يشتمل على تعليقات ومناقشات قيمة لمشكلات الإعراب في بعض أحاديث البخاري، أخرجها في واحد وسبعين مبحثاً مفصلة في الكتاب المذكور، وهذا المؤلف من أهم المؤلفات التي تُظهر براعة ابن مالك في معالجة المشكلات، وتكشف عن منهجه في النقاش والحجاج، والخلاف، وتبين فضله وقدرته وسعة أفقه وعظيم إحاطته باللغة والنحو والشواهد.

المطلب الثاني: منهج ابن مالك في الكتاب.

لقد كان ابن مالك (٦٠٠ – ٦٧٢ هـ = ١٢٠٣ – ١٢٧٤ م)[٢] نحوياً مجتهداً بعيداً كل البعد عن التقليد، جريئاً في الطرح، لا يبالي بالمخالف حين

---

(١) ينظر: شواهد التوضيح ص١٣ .

(٢) نظراً لشهرة ابن مالك النحوية، وكثرة وتعدد التراجم التي ذكرت له في كتب التراجم وغيرها آثر البحث عدم ذكرها في متن البحث واكتفى بالإشارة والإحالة إلى مظانها، لتفصيل القول حول ترجمة ابن مالك وكل ما يتعلق بشخصيته ينظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . ١٣١-١٣٢ ، والذهبي (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، المتوفى: ٧٤٨هـ)، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام . تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف ، دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م، ترجمة ٨٦ – (١٥/ ٢٤٩)، والفيروزآبادى، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ،(ص: ٢٦٩)، والسبكي(تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، المتوفى: ٧٧١هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ، ترجمة ١٠٧٨ – (٨/ ٦٧)، وابن الجزري (شمس الدين أبو الخير ، محمد بن محمد بن يوسف المتوفى: ٨٣٣هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ المستشرق الألماني برجستراسر، ترجمة٣١٦٣- (٢/ ١٨٠)، وصلاح الدين (محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر، المتوفى: ٧٦٤هـ) فوات الوفيات، =

يتبين له أن الحق في خلافه، وكانت عنايته بالسماع ظاهرة في كتابه، فتجده يقول بعد عرض وشرح لمسألة نحوية: "والطريق في ذلك كله السماع"(١)، ثم يقول بعدها بقليل: "ولا علة لذلك إلا مجرد الاتباع لما صح من السماع"(٢)، ويعدل ابن مالك عن القياس لأجل السماع؛ فيقول: "هذا مقتضى النظر، لولا أن الاستعمال بخلافه"(٣).

لقد اعتمد ابن مالك في تأليفه على الطريقة الألفبائية؛ فالمسائل يجعلها أبواباً، والفروع يجعلها فصولاً، ويرتبها مراعياً الترابط بين الأبواب والفصول، وهذه الطريقة تيسر للباحثين مراجعة المسألة التي يبحث عنها وتساعده على الفهم والاستيعاب.

وقد اتسم كتاب(شواهد التوضيح) بمجموعة من السمات المنهجية التي تبين خصائص التأليف النحوي لدى ابن مالك، فقد جاء الكتاب خُلْواً من التبويب وتقسيم الموضوعات إلى فصول أو ما يشبهها، ولأجل التفريق بين كل بحث والذي يليه كان ابن مالك يفتتح كل بحث بلفظ: "ومنها"، ثم يأتي بنصوص صحيح البخاري؛ التي يراها مشكلة، وبعدها يوجّه إعرابها مبتدئاً

= تحقيق: إحسان عباس .الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٤م، (٣/ ٤٠٧)، وابن قاضي شهبة (أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين، المتوفى: ٨٥١هـ) طبقات الشافعية ، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان ، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ . ترجمة ٤٥٠ – (٢/ ١٤٩– ١٥١)، والزركلي (خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي، المتوفى: ١٣٩٦هـ) الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م. (٦/ ٢٣٣).

(١) ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي ، المتوفى عام ٦٧٢هـ) شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١ م، ج١/ص١٧٨.

(٢) نفسه، ج١/ص١٧٩.

(٣) نفسه، (٥٣/٢).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

كلامه بلفظ "قلت"، وهذه الطريقة(ومنها، ثم قلت)، هي التي تتكرر في الكتاب من أوّله حتى آخر بحث فيه(١).

والطريقة التي اتبعها ابن مالك في كتابه تقوم أوّلاً على إثبات نص الحديث وتعيين محلّ الإشكال فيه، ثم يوجّه المؤلف إعرابه مستعيناً بالتمثيل والاستشهاد بالنصوص الفصيحة، مقدماً شواهد النثر على النظم، وذلك واضح من طريقته وبعض إشاراته، نحو قوله: "والجواز أصحّ من المنع؛ لضعف احتجاج المانعين وصحة استعماله نثراً ونظماً"(٢).

وإذا تنوعّت الشواهد في المسألة الواحدة، قدّم نصوص القرآن والقراءات على غيرها، وقدّم في الغالب شواهد الحديث على أقوال العرب والنظم، كما قدّم أقوال العرب النثرية على شعرهم، وربما اكتفى عند الاستشهاد لمسألة ما بالقرآن وحده، أو بالحديث دون غيره، أو بأقوال العرب، أو بأبيات من الشعر فقط(٣).

إن موقف ابن مالك كان فريداً بالقياس إلى من سبقه، وكان يكرر التصريح بأهمية اتخاذ الأحاديث شواهد لدعم الآراء النحوية، وهذه النظرة في الاستشهاد بالحديث مكنته من عرض آرائه بدقة، يرجح ويتخير ويتخذ لنفسه موقفاً خاصّاً على وقف ما يمليه عليه اجتهاده، ويهديه إليه تفكيره، مستهدياً بما ارتضاه من شواهد، بلا تعصب لشاهد معين، فهو مع الشاهد أينما وجد(٤).

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ص١٤.
(٢) نفسه، ص١٤.
(٣) نفسه، ص١٤.
(٤) نفسه، ص٢٥.

المبحث الثاني

القضايا النحوية الخلافية، ويشمل:

القضية الأولى: دلالة الزمن لـ " إذ " و " إذا " :

اختلف النحويون في جواز وقوع " إذْ " مكان " إذا" وبالعكس، وموطن الخلاف في دلالة الزمن فيما يدخلان عليه، والأصل في استعمال " إذ " لما مضى من الزمان ، و" إذا " لما يستقبل منه ، قال سيبويه نقلاً عن الخليل :"وسألته عن إذا ، ما منعهم أن يجازوا بها ؟ فقال: الفعل في إذا بمنزلته في إذْ ، إذا قلت: أتذكر إذ تقول، فإذا تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى، ويبيّن هذا أن إذا تجيء وقتاً معلوماً..."(١)، ويظهر في هذا النص الإشارة إلى الزمن، دون التعرض لصحة وقوع كل منهما مكان الآخر، وهو ما ذكره ابن مالك في شواهد التوضيح بقوله: "وقوله: إذ يخرجك قومك، استعمل فيه " إذ " موافقة لـ " إذا " في إفادة الاستقبال وهو استعمال صحيح ، غفل عن التنبيه إليه أكثر النحويين"(٢)، ثم سرد ابن مالك بعد هذا النص جملة من الشواهد القرآنية يؤكد بها صحة وقوع كل منهما مكان الآخر، وعند الرجوع إلى كثير من مؤلفات القدماء لا نجد تصريحاً، لأحد منهم أو تلميحاً لصحة وقوع كل منهما موضع الآخر، وإفادته الدلالة الزمنية لما وقع محله، وإنما

(١) سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٣ ه) الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب للطباعة والنشر. بيروت. مطابع دار القلم بالقاهرة، د.ن، ج٣/٦.
(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، " البحث الأول " ص٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

كانت مقولاتهم تشير إلى دلالة المضي مع " إذ "، والاستقبال مع " إذا " فقط، وحملهم التقارض بينهما إلى حكاية الحال. (١)

وممن بدت لديه إشارة إلى جواز نقل المعنى من المضي إلى الاستقبال مع " إذ " ما جاء عند الفرّاء في تفسير قوله تعالى: { وقالوا لإخوانهم إذا ضربوا في الأرض}(٢): (كان كما ينبغي في العربية أن يقال: "وقالوا لإخوانهم إذا ضربوا في الأرض "؛ لأنه ماضٍ ، كما تقول : ضربتك إذ قمت، ولا تقول: ضربتك إذا قمت، وذلك جائز ، والذي في كتاب الله عربي حسن ؛ لأن القول وإن كان ماضياً في اللفظ فهو في معنى الاستقبال)(٣)

وممن أيّد ابن مالك في مذهبه من المتأخرين ابن الملقّن الذي قال: " إذ يخرجك قومك " استعمل فيه إذ في المستقبل كإذا وهو استعمال صحيح

---

(١) ينظر : المبرد(محمد بن يزيد٥٢٨٥)، المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة – وزارة الأوقاف المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، ج٣/١٧٧، ج٤/ ٣٤٧، ١٢، والزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م. ص٩٦، والفارسي، (أبو علي الفارسي ٣٧٧هـ) المسائل البصريات. تحقيق محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني بمصر، الطبعة الأولى.١٤٠٥ه- ١٩٨٥م، ج٢/٨٩٠،والجرجاني(عبدالقاهر٤٧١هـ) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح.تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان. منشورات وزارة الثقافة العراقية. سلسلة كتب التراث ١١٦. دار الرشيدللنشر. عام١٩٨٢م،٢/١١١٧.الجرجاني:(عبد القاهر) كتاب المقتصدفيشرح الإيضاح

(٢) سورة آل عمران / ١٥٦

(٣) الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد المتوفى ٢٠٧ هـ) معاني القرآن. عالم الكتب. بيروت. الطبعة الثانية،١٩٨٠م، ج١ / ٢٤٣.

كما نبه عليه ابن مالك ، وقال: غفل عنه أكثر النحويين ... وقد استعمل كل منهما في موضوع، يعني: إذ ، و إذا " [١]

وقد اعترض بعض المتأخرين على جواز وقوع كل منهما موضع الأخرى، وعدم قبوله ، لما يقتضي ذلك من التأويل والتكلف في المعنى، ذكر ذلك الإمام السهيلي بقوله: "إن " إذ " قد استعملت مضافة إلى الفعل " المستقبل " في المعنى على وجه الحكاية للحال، كما قال تعالى :" ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب "[٢]، ولم يستعملوا " إذا " مضافة إلى الماضي بوجه ولا على حال .."[٣]

وردّ أبو حيان رأي ابن مالك في هذه المسألة بقوله: " وقوله: وربما وقعت موقع إذ ،وإذ موقعها هذا الذي ذكره المصنف هو قول بعض النحويين، والصحيح عند أصحابنا أن كل واحدة منهما لا تقع موقع الأخرى؛ بل جعلوا وقوع إذ بعد المضارع مما يصرف المضارع إلى معنى المضي ، ... وهذا أولى من أن يعتقد في "إذ" أنها بمنزلة إذا؛ لأن صرف المبهم إلى الماضي بقرينة قد ثبتت من كلامهم ، ولم يثبت وضع "إذ" موضع "إذا " بقاطع، وجعلوا أيضاً وقوع " إذا " بعد الماضي مما يصرف الماضي إلى الاستقبال"[٤]

---

(١) المصري (ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي، المتوفى: ٨٠٤هـ) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ ، ٢٠٠٨ م، ج٢/٢٩٢.

(٢) البقرة / ١٦٥

(٣) السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله) نتائج الفكر، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض دار الكتب العلمية. بيروت – لبنان. الطبعة الأولى. عام ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢م.(ص١٠٦)

(٤) الأندلسي، أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين (المتوفى: ٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى.١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م، ج٧/٣١٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وبعد عرض أدلة ابن مالك عقب أبو حيان عليها بقوله :"ويحتمل ما استدلّ به التأويل "[١]

وقد تقود جملة أبي حيان السابقة: (والصحيح عند أصحابنا) إلى تحديدهم عند المرادي في الجنى الداني في موضعين من كتابه، بقوله:" ذهب إلى ذلك قوم من المتأخرين منهم ابن مالك، ... وذهب أكثر المحققين إلى أن " إذ" لا تقع موقع " إذا " ولا " إذا " موقع " إذ " ، وهو الذي صححه المغاربة، وأجابوا عن هذه الآية ونحوها ؛ بأن الأمور المستقبلية لما كانت في إخبار الله تعالى متيقنة مقطوعاً بها عُبر عنها بلفظ الماضي، وبهذا أجاب الزمخشري وابن عطية، وغيرهما"[٢]. وجاء قوله الآخر: "والذي صححه المغاربة أن "إذا" لا تقع موقع " إذ "ولا " إذ "موقعها، وتأوّلوا ما أوهم ذلك"[٣].

وقد تعقّب الإمام العيني رأي ابن مالك وفنده في هذه المسألة بقوله :" ... وقال بعضهم : هذا الذي ذكره ابن مالك قد أقرّه عليه غير واحد، وتعقبه شيخنا بأن النحاة لم يغفلوا عنه، بل منعوه وروده ، وأوّلوا ما ظاهره ذلك، وقالوا في مثل هذا استعمل الصيغة الدالة على المضي لتحقق وقوعه، فأنزلوه منزلته، ويقوي ذلك هنا أن في رواية البخاري ، في التعبير: "حين يخرجك قومك"، وعند التحقيق ما ادّعاه ابن مالك فيه ارتكاب

---

(١) نفسه ج٧/ ٣١٤

(٢) المرادي (أحمد بن قاسم)، الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، المكتبة العربية بحلب، وطبعة من منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت: ط٢، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م، ص ١٨٨.

(٣)نفسه ص ٣٧١.

مجاز، وما ذكره غيره فيه ارتكاب مجاز، ومجازهم أولى لما ينبني عليه من أن إيقاع المستقبل في صورة الماضي تحقيقاً لوقوعه أو استحضاراً للصورة الآتية في هذه دون تلك، قلت : بل غفلوا عنه؛ لأن التنبيه على مثل هذا ليس من وظيفتهم، وإنما هو من وظيفة أهل المعاني، وقوله: بل منعوا وروده ؛ كيف يصح وقد ورد في القرآن في غير ما موضع؟ وقوله: وأوّلوا ما ظاهره ينافي قوله: منعوه وروده ، وكيف نسب التأويل إليهم وهو ليس إليهم، وإنما هو إلى أهل المعاني ؟ وقوله : ومجازهم أولى ..إلخ بعيد عن الأولوية ؛ لأن التعليل الذي علله لهم هو عين ما علله ابن مالك في قوله: استعمل إذ في المستقبل كإذا وبالعكس ، فمن أين الأولوية؟ "[(١)].

ويمكنني القول بأن المسألة الخلافية هذه تمحورت الآراء فيها على القبول والمنع ، مستندة إلى الشواهد القرآنية والشعرية للرد على ابن مالك الذي يرى صحة تناوب الأدوات في مواقعها، وسياقه للآيات الكريمة يُتأول بحسب مقتضى السياق، والدلالة على حقائق منها ثبوت الأمر وتحقق وقوعه، وكأنه حدث فعلاً، كما في قوله تعالى : {وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها}[(٢)]، أو أنه لازم الحصول والاستمرار فيما يأتي في المستقبل،

---

(١) العينى (أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين ، المتوفى: ٨٥٥هـ) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ضبطه وصححه عبدالله محمود عمر، دار الكتب العلمية .– بيروت. لبنان. الطبعة الأولى. عام ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١م، ج١/١٠٧.ونقل هذا النص أيضاً الإمام الشنقيطي، محمَّد الخَضِر بن سيد عبد الله بن أحمد الجكني (المتوفى: ١٣٥٤هـ) كوثَر المَعَاني الدَّرَارِي في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحْ البُخَاري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م، ج١/٢٤١ .

(٢) سورة الجمعة ، الآية ١١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

كما في قوله تعالى:{وأنذرهم يوم الحسرة إذ قُضي الأمر}[١]، ويقوي هذه الدلالات بعض التراكيب والقرائن اللفظية، كما في قوله تعالى: {فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم}[٢] فالأداة "سوف" والفعل المضارع " يعلمون" نقلتا معنى إذ إلى الاستقبال.

بقيت إشارة لطيفة تناولها باحث في اطروحته وهي عبارة عن مقارنة بسيطة بين قول ابن مالك (غفل عن التنبيه عليه أكثر النحويين) وعبارة ابن الملقن في تأييده لرأي ابن مالك (غفل عنه أكثر النحويين) وخلص إلى أن الحكم يترتب على نص العبارة إذ لا يُعلم المقصود بذلك عدم معرفتهم بذلك تماماً ؟ أم أنهم لم يذكروا نصاً واضحاً للمسألة.[٣]

(١) سورة مريم، الآية ٣٩.

(٢) سورة غافر، الآيات ٧٠ – ٧١.

(٣) ينظر الهويميل (داود سليمان بن عبدالله) المسائل النحوية في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير الآدب في الدراسات اللغوية. جامعة القصيم. للعام الجامعي ١٤٣٧ هـ – ١٤٣٨هـ، ص:٤٩.

القضية الثانية : وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً لا معنى.

اختلف النحويون في صورة الجملة الشرطية إن كان الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا، نحو: إنْ تــقمْ قُمت، ولا يجوز ذلك إلا في الشعر، وأجازه بعضهم، وتأوله غيرهم بما يخرجه عن المخالفة، ورفضه آخرون وحجــتهم في ذلك تعدد الروايات أو الضرورة الشعرية .

وممن أجازوا هذه الصورة الفــرّاء في تفسير قوله تعالى (إن نشــأ ننزّل عليهم من السماء آية فظلّت..)[١]، قال الفراء:"ثم قال "فظلّت " ولم يقل " فتظلّ " كما قال " ننزل" وذلك صواب: أن تعطف على مجزوم الجزاء بفَعَلَ؛ لأن الجزاء يصلح موضع فعَل يفعل ، وفي موضع يفعَل فعل ، ألا تــرى أن تقول : إن زرتني زرتكَ وإن تزرني أزرك والمعنى واحد، فلذلك صلح قوله " فظلت " مردودة على يفعَل ... وكذلك جواب الجزاء يلقى يفعل بفعَل ، وفَعَل بيفعل ، كقولك : إن قمت أقم ، وإن تقم قمت ، وأحســن الكــلام أن تجعــل جواب يفعل بمثلها ، وفَعَل بمثلها ".[٢]

وأما المبرد فقد فصل المسألة تفصيلًا دقيقًا بقوله:" وَهَذِه الْحُــرُوف كلهَا هَذَا مجازها فَأصل الْجَزَاء أَن تكون أَفعاله مضارعة لِأَنَّهُ يعربهــا ولَــا يعرب إِلَّا الْمُضَارع فَإِذا قلت إِن تأتني آتِك فتــأتني مجزومــة بِــأَن وآتــك مجزومة بإن وتأتني وَنَظِير ذَلِك من الْأَسْمَاء قَوْلك زيد منطلق فزيد مَرْفُــوع بِالِابْتِدَاءِ وَالْخَبَر رفع بِالِابْتِدَاءِ والمبتدأ وَلَا تكون المجازاة إِلَّــا بِفعــل لِــأَن الْجَزَاء إِنَّمَا يَقع بِالْفِعْلِ أَو بِالْفَاءِ لِأَن معنى الْفِعْل فِيهَا فَأَما الْفِعْل فقولــك إِن تأتني أكرمْك وَإِن تزرني أزورك وَأما الْفَاء فقولك إِن تأتني فَأَنا لَــك شَــاكر

(١) سورة الشعراء، الآية ٤.
(٢) الفراء : معاني القرآن، ج٢/٢٧٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وَإِن تقمْ فَهُوَ خير لَك وَقد يجوز أَن تقع الْأَفْعَال الْمَاضِيَة فِي الْجَزَاء على معنى المستقبلية لِأَن الشَّرْط لَا يَقع إِلَّا على فعل لم يَقع فَتكون موَاضعهَا مجزومة وإن لم يتبين فيها الإعراب".(١)

وممن تأول معنى المضي في الجزاء بالاستقبال ولم يقبل ببقاء لفظ الفعل ومعناه في الماضي الجرجاني حيث قال : "وقد يأتي في الجزاء ما هو ماضٍ في ظاهر الحال حملًا على المعنى ... جاز وقوعه في الجزاء لجري معنى الاستقبال فيه ، ألا ترى أنك إذا قلت إذا ما انتسبنا وجدتني كذا مستقبلًا، فهذا قول أصحابنا ...والجملة أن الجزاء يستحيل أن يكون بالماضي، فكل ماضٍ وقع فيه وجب أن يناسب المستقبل ويعود إليه من وجه، فاعرفه".(٢)

أما ابن مالك فقد أجاز هذه الصورة مستدلًا بقول النبي صلى الله عليه وسلم : (من يقم ليلة القدر غُفر له)(٣) وقول السيدة عائشة رضي الله عنها : (إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رقّ)(٤)، وفيهما قال: "قلت: تضمن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا لفظًا، لا معنى، والنحويين يستضعفون ذلك، ويراه بعضهم مخصوصًا بالضرورة، والصحيح الحكم بجوازه مطلقًا ، لثبوته في كلام أفصح الفصحاء ؛ وكثرة صدوره عن فحول الشعراء .."(٥)

---

(١) المبرد، المقتضب، ج٢ / ٤٩-٥٠.
(٢) الجرجاني (عبد القاهر)كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، ج١٠٩٦/٢- ١٠٩٨ .
(٣) البخاري (محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي) صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، باب: قيام ليلة القدر من الإيمان، ١٦/١(رقم الحديث ٣٥).
(٤) صحيح البخاري ، باب من أسمع الناس تكبير الإمام، ١٤٣/١(رقم الحديث ٧١٢).
(٥) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٤-١٥

وساق ابن مالك جملة من الشواهد الشعرية لتأكيد صحة رأيه، وعضدها بما جاء عند الفرّاء في تفسيره للآية الرابعة من سورة الشعراء (وإن نشأ...)، ومن السماع انتقل إلى القياس مؤكدًا جواز هذه الصورة بأمور منها:

- مراعاة الأصل وعدم مخالفة الوضع .
- مراعاة الأولى في تقديم الموافق عن تقديم المخالف [١] .

ولقد تباينت آراء النحاة بعد ابن مالك عن هذه الصورة، قبولًا على قلته، أو رفضاً لأدلته، وقصرها على الضرورة[٢]، منهم أبو حيان، يقول:" والتاسع أن يكون الأول مضارعاً والثاني ماضياً ،نحو: إن تقمْ قمتُ ،وإن تقمْ لم أقمْ ،ولا يجوز ذلك إلا في الشعر، وأجازه الفراء في الاختيار، وتبعه ابن مالك، واستنتج من كلام سيبويه ضعفه وقبحه، والشرط والجزاء لابد من استقبالها"[٣]، ورده قبله ابن عصفور مكتفياً بقوله :"ولا يجوز تقديم

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٧

(٢) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م ، ج٤/ ١٨٨٦ - ١٨٨٧.

(٣) المرادي:(أحمد بن قاسم) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي. القاهرة. الطبعة الأولى ، عام ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١ م، ص: ١٢٧٨، والأنصاري (جمال الدين، ابن هشام)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه مصباح السالك إلى أوضح المسالك . المكتبة العصرية .صيدا- بيروت، لبنان- عام ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ، ج٤/٢٠٦، والسيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، المتوفى: ٩١١هـ) ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، والدكتور/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة. الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧م، ج٢/٤٥٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

المضارع وتأخير الماضي إلا في ضرورة، ويجزم إذ ذاك المضارع، ويكون الماضي في موضوع جزم "[١]

وكان للإمام ابن حجر مسببات أخرى تتعلق برواية الحديث الذي استدل به ابن مالك حيث قال: "وفي استعمال الشرط مضارعاً والجواب ماضياً نزاع بين النحاة، فمنعه الأكثر، وأجازه آخرون لكن بقلة .... واستدلوا أيضاً بهذا الحديث وعندي في الاستدلال به نظر، لأنني أظنه من تصرف الرواة، لأن الروايات فيه مشهورة عن أبي هريرة بلفظ المضارع في الشرط والجزاء، وقد رواه النسائي عن محمد بن علي بن ميمون عن أبي اليمان شيخ البخاري فيه فلم يغاير بين الشرط والجزاء، بل قال " من يقم ليلة القدر يغفر له " ورواه أبو نعيم في المستخرج عن سليمان وهو الطبراني عن أحمد بن عبدالوهاب بن نجدة عن أبي اليمان ولفظه زائد على الروايتين فقال: " لا يقوم أحدكم ليلة القدر فيوافقها إيماناً واحتساباً إلا غفر له ما تقدم من ذنبة " ،..... والحصر المستفاد من النفي والإثبات مستفاد من الشرط والجزاء، موضح أن ذلك من تصرف الرواة بالمعنى، لأن مخرج الحديث واحد".[٢]

---

(١) الإشبيلي (علي بن مؤمن بن محمد المعروف بابن عصفور، المتوفى ستة ٦٦٩ هـ) المقرّب. تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري. الطبعة الأولى. عام ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م، ص ٣٥٢ .

(٢) العسقلاني (أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، المكتبة السلفية، ضبط :محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، ج١/٩١-٩٢.

ورد الأزهري رأي ابن مالك معللاً ذلك بقوله: "ورد الناظم في شرح التسهيل[١] بهذين ، الحديث والآية، ونحوهما على الأكثرين إذ خصوا هذا النوع بالضرورة، وقالوا: لأنا إذا أعملنا الأداة في لفظ الشرط ، ثم جئنا بالجواب ماضياً، كنّا قد هيأنا العامل للعمل، ثم قطعناه عنه، وهو غير جائز، وللأكثرين أن يجيبوا عن الحديث بأنه يجوز روايته بالمعنى، فليس نصاً في الدليل، وعن الآية بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع"[٢].

أما الإمام العيني فقد أيد رأي ابن مالك راداً رأي ابن حجر في تعدد الروايات للحديث، وكان قوله: "ومنهم من منعه إلا في ضرورة الشعر، وأجازوا ضده، وهو أن يكون فعل الشرط ماضياً والجواب مضارعاً..... وجماعة منهم جوزوا ذلك مطلقاً واحتجوا بالحديث المذكور، وبقول عائشة رضي الله عنها في أبي بكر الصديق رضي الله عنه: متى يقم مقامك رقّ ، والصواب معهم؛ لأنه وقع في كلام أفصح الناس، وفي كلام عائشة الفصيحة"[٣].

أمّا رده على ابن حجر، فقوله:"قلت : لقائل أن يقول : لِمَ لا يجوز أن يكون تصرف الرواة فيما رواه النسائي والطبراني، وأن ما رواه البخاري بالمغايرة بين الشرط والجزاء هو اللفظ النبوي، بل الأمر كذا .... ولفظ حديث الطبراني ينادي بأعلى صوته بوقوع التغيير والتصرف من الرواة فيه، لأن فيه النفي والإثبات موضع الشرط والجزاء في رواية البخاري ومسلم"[٤].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ، ج٤ / ٩١ – ٩٢
(٢) شرح التصريح على التوضيح، ج٢/٤٠١.
(٣) عمدة القاري ج١/٣٥٧.
(٤) عمدة القاري ، ج١/٣٥٧.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ومؤيد ابن مالك من القياس أمور منها:

أ- موافقة الأصل.

- مراعاة الأصل وعدم مخالفته .
- اللفظي أصل للتقديري.
- ما وافق الوضع أصل لما خالفه.

وذلك أن محل الشرط مختص بما يتأثر بأداة الشرط لفظاً أو تقديراً، واللفظي أصل للتقديري، ومحل الجواب محل غير مختص بذلك لجواز مجيء الجواب جملة الجواب اسمية، أو جملة فعلية وفعلها أمر أو دعاء، أو مجيئه مقروناً بأحد الأدوات " قد، حرف التنفيس ، أو لن وما النافيتين "، فإن جاءا مضارعين وافقا الأصل في الدلالة على الاستقبال، وإن جاءا ماضيين خالفا الأصل، ولكن حسنهما وجود التشاكل بين الشرط والجزاء.

ب ـ مراعاة الأولى:

ويتمثل في الصورة من حيث تخالف الشرط والجزاء بأن يكون أحدهما مضارعاً والأخر ماضيًا حصلت الموافقة من وجه، والمخالفة من وجه، وتقديم الموافق أولى من تقديم المخالف .

ومجيء الجزاء ماضياً، وهو ذو تغيّر في اللفظ دون المعنى، على التقدير كونه في الأصل مضارعاً أو تغيّر في المعنى دون اللفظ على تقدير كونه في الأصل ماضي اللفظ والمعنى وتغيير المتأخر أولى وأكثر من تغيير المتقدم(١).

(١) شواهد التوضيح والتصحيح، ص١٧ .

ويترجح عندي قبول هذه الصورة مع قلتها، لاسيما والسماع عن الفصحاء يعضدها، والقياس يؤيدها، مع عدم التوسع فيها، خاصة إذا كان هناك عدول عنها يقود إلى الرجوع إلى الأصل وموافقته .

القضية الثالثة : في اجتماع ضميرين بين الاتصال والانفصال.

الحديث في هذه المسألة على شقين، أحدهما متفق عليه بين أغلب النحويين، والأخر مختلف فيه بين وجوب أو جواز الاتصال والانفصال بين ضميرين وترجيح أحدهما على الآخر .

أما المتفق عليه، فسأتحدث عنه بإيجاز؛ لأن مجال البحث مناقشة المسائل الخلافية في الكتاب .

الشق الأول: تحدث فيه ابن مالك على أنه متى ما أمكن اتصال الضمير لم يُعدل إلى المنفصل ، لقصد الاختصار ، إلا في الضرورة ، ويتعين انفصال الضمير في صور هي :

- أن يُحصر بـ إنما ، نحو قول الشاعر: (وإنَّمَا ... يُدَافِعُ عَنْ أحسابِهِمْ أنَا أو مِثْلي).[١]
- أن يرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب: (كـ عجبت من ضربك هو).
- أن يرفع بصفة جرت على غير صاحبها : (كـ زيد هند ضاربها هو).
- أن يضمر عامله: كقول الشاعر: (وإنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ على النَّفْس ضَيمَها)[٢].

---

(١) البيت من الطويل ـ وقائلة الفرزدق يهجو به جريراً ، ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ هـ - ١٠٩٣ هـ)، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، (٢٤٨/٥ ، ٢٦٧).

(٢) البيت للسموءل بن عادياء ، ينظر: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م، (٦٢٦/٢).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- أن يؤخر عامله ، كقوله تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين).[١]
- أن يكون عامله معنوياً ، وهو الابتداء ، نحو : أنت تقوم .
- أن يكون عامله حرف نفي نحو : (ما هنّ أمهاتهم).[٢]
- أن يفصله متبوع ، كقوله تعالى : (لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين).[٣]
- أن يلي واو " مع " المصاحبة ، كقول الشاعر : (تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي).[٤]
- أن يلي " إلا " نحو قولة تعالى : (أمر ألّا تعبدوا إلا إياه).[٥]
- أن يلي " إما " نحو : قام إما أنا وإما أنت .
- أن يلي اللام الفارقة ، كقول الشاعر : (إنْ وجدتُ الصديق حقاً لإيّاك ..)[٦]
- أن يكون منادى ؛ نحو يا إياك ، يا أنت .
- أن ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع ، إن اتحدا رتبةً نحو علمتني إياي وعلمتك إياك ، وعلمته إياه.[٧]

---

(١) سورة الفاتحة، الآية .٥

(٢) سورة المجادلة، الآية٢.

(٣)سورة الأنبياء ، الآية ٤٠.

(٤) البيت من الطويل وقائلة أبو ذويب الهذلي، ينظر: شرح أبيات المغني (١٣٥/٧)، وتمهيد القواعد،(٥١٦/١)، والمقاصد النحوية، (٢٩٢/١).

(٥) سورة يوسف ، الآية ٤٠.

(٦) البيت من الخفيف ، وبلا نسبة في همع الهوامع ، (٢٥١/١).

(٧) ينظر: شرح التسهيل ج١٤٧/١ وما بعدها، وشواهد التوضيح والتصحيح : ٢٥ وما بعدها، والإستراباذي (محمد بن الحسن المعروف بالرضي الإستراباذي)، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس . عام ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م، ج٤٢٧/٢ وما بعدها، وأوضح المسالك : ج١ /٩٠ وما بعدها، وهمع الهوامع : ج١/ ٢١٦ .

وقد لخص ابن هشام مسائل الخلاف بين ابن مالك وبعض النحاة في هذه المسألة بقوله : ويستثنى من هذه القاعدة مسألتان :

إحداهما : أن يكون عامل الضمير عاملًا في ضمير آخر أعرف منه مقدمٍ عليه وليس مرفوعًا ، فيجوز حينئذ في الضمير الثاني الوجهان ، ثم إن كان العامل فعلًا غير ناسخ ، فالوصل أرجح كالهاء منه "سلنِيهِ" ، قال الله تعالى : (فسيكفيكهم الله)...[١] ومن الفصل " إن الله ملككم إياهم ، ولو شاء لملكهم إياكم"، وإن كان فعلًا ناسخًا نحو "خلتنهِ"، فالأرجح عند الجمهور الفصل ... وعند الناظم والرماني وابن الطراوة ، الوصل.

الثانية : أن يكون منصوبًا بكان أو إحدى أخواتها نحو "الصديق كنته"، أو "كان زيد" ، وفي الأرجح من الوجهين الخلاف المذكور، ومن ورود الوصل الحديث " إن يكنه فلن تسلط عليه"، ولو كان الضمير السابق في المسألة الأولى مرفوعًا وجب الوصل نحو "ضربته" ولو كان غير أعرف وجب الفصل، نحو: "أعطاه إياك" ، أو "إياي"، أو "أعطاك إياي"، ومن ثم وجب الفصل إذا اتحدت الرتبة نحو: "ملكتني إياي" و "ملكتكَ إياك"، " وملكتُهُ إياه "، وقد يباح الوصل إن كان الاتحاد في الغيبة ، واختلف لفظ الضميرين.[٢]

---

(١) سورة البقرة ، الآية ١٢٧.

(٢) بتصرف أوضح المسالك ج١/٩٧-١٠٥، وكذلك : الأزهري (خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد المتوفى: ٩٠٥هـ) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق : د. محمد باسل عيون السود . دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ج١/١١٠-١١٤.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الشق الثاني: جواز الانفصال والاتصال إذا اختلفت الضمائر وتقاربت الهاءات فيها، قال ابن مالك: "فإن اختلفا وتقاربت الهاءات، نحو: أعطاهوها وأعطاهاه – ازداد الانفصال حسنًا وجودة؛ لأن فيه مخلصًا من قرب الهاء من الهاء، إذ ليس بينهما فصل إلا بالواو ، في نحو: أعطاهوها، وبالألف نحو أعطاهاه، بخلاف: أنضرهموها، وأنالهماه ، وشبهه، والترجيح الانفصال في نحو: أعطاهاه ، جيء به دون اتصال في قول القوم للرجل ، ما أحسنت . سألتها إياه، ولم يقولوا: سألتهاه، ولو قيل لجاز"(١)

وكان سيبويه يرى جواز الأمرين دون ترجيح لأحدهما، يقول:"فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب قلت : أعطاهوها ، وأعطاهاه جاز، وهو عربي، ولا عليك بأيهما بدأت من قبل أنهما كلاهما غائب ؛ وأيضا ليس بالكثير في كلامهم ، وأعطاه أياه"(٢).

وأيد سيبويه ابن يعيش(٣) ، وابن هشام بقوله :"وقد يباح الوصل إن كان الاتحاد في الغيبة ، واختلف لفظ الضميرين".(٤) وردّ أبو حيان مذهب ابن مالك في هذه المسألة بقوله :" وفيه حجة لأصحابنا، أنه يجوز الانفصال والاتصال في الغائبين مطلقًا سواء اتحدت الرتبة أم اختلفت، لقوله : "والكثير في كلامهم أعطاه إياه" فمثّل أولًا بالمتحد ثم ثانيًا بالمختلف".(٥)

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح : ٢٩-٣٠.
(٢) الكتاب، ج٣/٣٦٥.
(٣) شرح المفصل ج٣/١٠٥ وما بعدها.
(٤) أوضح المسالك، ج١/١٠٤ .
(٥) التذييل والتكميل، ج٢/٢٢٩.

وتتمة للمسألة السابقة ولكن باختلاف الضميرين رتبةً وقَدّم أقربهما رتبة، يرى ابن مالك إنه : "جاز اتصال الثاني وانفصاله، نحو : أعطيتكه واعطيتك إياه، والاتصال أجود لموافقة الأصل، ولأن القرآن العظيم نزل به دون الانفصال ...وسيبويه يرى الاتصال في هذه الأمثلة ونحوها واجبًا والانفصال ممتنعًا ، والصحيح ترجيح الاتصال وجواز الانفصال"(١).

ويرى سيبويه أن "المخاطب أولى أن يبدأ به من قبل أن المخاطب أقرب إلى المتكلم من الغائب ..فإن بدأت بالغائب فقلت : أعطاهوك، فهو في القبح وأنه لا يجوز، بمنزلة الغائب، والمخاطب إذا بُدئ بهما قبل المتكلم ، ولكنك إذا بدأت بالغائب قلت قد أعطاه إياك ، وأما قول النحويين : قد أعطاهوك وأعطاهوني ، فإنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب ، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تُكلم به كان هينًا".(٢)

واستدل ابن مالك على جواز الانفصال بحديث النبي صلى الله عليه وسلم: (فإن الله ملككم إياهم، ولو شاء لملكهم إياكم) ؛ بحيث إذا تقدم غير الأخص وجد انفصال، وإذا تقدم الأخص جاز اتصال الثاني وانفصاله، ويظهر في الحديث اجتماع الأمرين، فانفصال الضمير في قوله: "ملككم إياهم" جائز لتقديم الأخص، وهو ضمير المخاطب على غير الأخص وهو ضمير الغائب وانفصال الضمير في ملكهم إياكم واجب لتقديم غير الأخص(٣)، ولو وصل

---

(١) شواهد التوضيح ، ص٣٠.

(٢) الكتاب، ج٢/٣٦٤.

(٣) المكودي (أبو زيد عبد الرحمن بن علي المكودي) شرح المكودي على الألفية، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي. المكتبة العصرية. صيدا – بيروت – لبنان. عام ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥ م، ص٢٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

لقال: "ملككموهم" ولكنه فرّ من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات.(١)

وأيد ابن مالك في هذه المسألة الرضي، وأبو حيان، والمرادي، والمكودي، والأزهري، والسيوطي.(٢)

وآخر مسائل الخلاف في مسألة اجتماع ضمرين وحكم الوصل والفصل فيها من حيث الجواز أو المنع، ويخص ثاني الضميرين المنصوبين بظن أو أحد أخواتها ، قال ابن مالك :"ومما يراه سيبويه أيضاً في ثاني الضميرين المنصوبين بظن أو أحدى أخواتها يجوز اتصاله أو انفصاله، مع ترجيح الانفصال، والصحيح عندي ترجيح الاتصال لموافقة الأصل ولتشابه ظننتكه وأعطيتكه، فلو قدم الأبعد في الرتبة امتنع الاتصال ووجب الانفصال، نحو أعطيته إياك وحسبته إياك، وأجاز المبرد الاتصال في هذا النوع كقوله: أعطيتهوك، وحكى سيبويه تجويز ذلك عن بعض المتقدمين ، وردّه بأن العرب لم تستعمله"(٣).

وقد روى أن عثمان رضي الله عنه قال : "إن الباطل ... أراهمني شيطاناً"، ففيه حجة للمبرد على سيبويه ، رحمهما الله تعالى، وأما قول المترجم عن هرقل: "كيف كان قتالكم إياه" – ففيه انفصال ثاني الضميرين ، ولو جعله متصلًا لجاز، كقول الشاعر(٤) :

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح، ج١/١١٠.
(٢) ينظر: شرح الرضي:٢٩/٤٣٩، والتذييل والتكميل، ج٢/٢٣٠، تووضيح المقاصد والمسالك: ج١/٣٧٦، وشرح المكودي : ص ٢٥، والتصريح بمضمون التوضيح : ج١ / ١١٠، وهمع الهوامع : ج١ / ٢٢٠.
(٣) شواهد التوضيح والتصحيح، ص ٣٠-٣١.
(٤) شرح أبيات المغني، (٢/٣٨٩،٣٨٨).

فلا تَطْمَع أبيْتَ اللَّعْن فيها ومَنْعُكَها بِشَيءٍ يُسْتَطَاعُ

إن ما ذكره ابن مالك في هذه المسألة أنه يجوز الأمران في كل ضمير منصوب هو خبر في الأصل ، كثاني باب ظن وكان، وفي الأرجح مذاهب:

الأول : الفصل فيهما: وعليه سيبويه ، لأنه خبر في الأصل، ولو بقي على ما كان لوجب الفصل، فكان بعد الناسخ راجحًا، وذلك قوله:"وتقول حسبتك إياه، وحسبتني إياه ؛ لأن حسبتنيه وحسبتكه قليل في كلامهم ، وذلك لأن حسبت بمنزلة كان ؛ إنما يدخلان على المبتدأ والمبني عليه، فيكونان في الاحتياج على الحال".(١)

الثاني : الوصل فيهما، ورجحه ابن مالك ؛لأنه الأصل ، وهو الأرجح عند الرماني وابن الطراوة ، وحجته أن الأصل الاتصال، وله مؤيد من السماع والقياس.

الثالث: تقديم غير الأخص مع الاتصال، نحو أعطيتهموك، ولكن الانفصال عندهم راجح، وهو رأي المبرد وكثير من القدماء.(٢)

واستدلال ابن مالك بقول عثمان رضي الله عنه :(آراهمني الباطل شيطاناً)(٣)، فوصف بأنه نادر، والأصل:" آراهم الباطل أياي شيطاناً ، وقيل القياس : (أرانيه)"(٤)

---

(١) الكتاب، ج٢/٣٦٥.
(٢) توضيح المقاصد والمسالك ج١/ ٣٧٥، والتصريح بمضمون التوضيح :ج١/١١٢-١١٣، وهمع الهوامع : ج١/٢٢٠ -٢٢١ .
(٣) التصريح بمضمون التوضيح .ج١/١١٣ .
(٤) همع الهوامع : ج١/٢٢٠ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وأما قول المترجم عن هرقل : (كيف كان قتالكم إياه)[١] قال العيني: " قال بعض الشارحين: فيه انفصال ثاني الضميرين، والاختيار أن لا يجيء المنفصل إذا تأتّى مجيء المتصل، وقال شارح آخر: " قتالكم إياه"، أفصح من قتالكموه، باتصال الضمير، فلذلك فصله، قلت: الصواب معه نص عليه الزمخشري"[٢].

كما استدل ابن مالك على جواز الأمرين أيضاً في كل ضمير منصوب بمصدر مضاف إلى ضمير هو مفعول أول، قال في التسهيل:" وإنما المختار في هذه الثلاثة وأمثالها الانفصال، ولكنه ترك واستعمل الاتصال، لأن الوزن لم يتأت إلا به "[٣].

وانتقد أبو حيان معظم أراء ابن مالك في هذه المسألة وأخرها قوله: "وترجيحه للاتصال وما ادعاه من أن الاتصال في "كان " هو المختار مخالف لما نقل عن العرب"[٤]

وأرى أن ابن مالك في مجمل هذا الخلاف كان يستقريء النصوص ليخرج في الغالب منها إلى الجواز بين الانفصال والاتصال، وترجيحه لأحدهما لا يخرج عن القواعد الثابتة مستنداً إلى الشواهد التي ترجح رأيه دون إبطال رأي مخالفيه.

---

(١) صحيح البخاري : باب قول الله عز وجل: {قل هل تربصون بنا إلا إحدى الحسنيين} [التوبة: ٥٢] والحرب سجال، (١٩/٤)، (رقم الحديث ٢٨٠٤).

(٢) عمدة القارئ، ج١/١٥٦.

(٣) شرح التسهيل ، ج١/١٥٣- ١٥٤.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل : ج١/٢٤١ وما بعدها .

القضية الرابعة: رفع المستثنى بعد إلا.

من المعلوم أن حكم المستثنى بإلا إذا ذكر المستثنى منه النصب مطلقاً، وأن الكلام قبلها يكون تاماً أو غير تام، فإن كان الكلام تاماً : وكان موجباً وجب نصب المستثنى ، نحو قوله تعالى (فشربوا منه إلا قليلاً)[١]، وإن كان الكلام غير موجب، فإن كان الاستثناء متصلاً فالأرجح إتباع المستثنى المستثنى منه، بدل بعض عند البصرين وعطف نسقٍ عند الكوفيين، نحو: (ما فعلوه إلا قليل منهم)[٢]،و(لا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك)[٣]، والنصب عربي جيد، وقد قريء به في السبع في " قليل " و" امرأتك ")[٤]

ولابن مالك رأي في وجوب نصب المستثنى بإلا بعدها الكلام التام الموجب والذي يكاد يجمع عليه كثير من النحاة ، ويرى ابن مالك أن النصب جائز غالب لا واجب، وأجاز الرفع واستدل ببعض الأحاديث النبوية والقراءات القرآنية في رفع المستثنى بعد إلا حيث قال :"ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب، وقد أغفلوا وردوه مرفوعاً بالابتداء ، ثابت الخبر ومحذوفه، فمن ثابت الخبر قول ابن أبي قتادة: (أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم)، فـ " إلا " بمعنى لكن، و "أبو قتادة " مبتدأ، و" لم يحرم " خبره، ونظيره من كتاب الله قراءة ابن كثير وأبي عمرو :(ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتُك إنه مصيبها ما أصابهم)، فـ

(١) سورة البقرة، الآية ٢٤٩ .
(٢) سورة النساء ، الآية٦٦.
(٣) سورة هود ، الآية٨١.
(٤) شرح التسهيل ج٢/٢٨٢ وما بعدها، وأوضح المسالك ، ج٢/٢٥٣ وما بعدها .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

" امرأتُك " مبتدأ والجملة بعده خبره، ولا يصح أن يجعل" امرأتك " بدلاً من " أحد " لأنها لم تَسرِ معه ، فيتضمنها ضمير المخاطبين، ودلّ على أنها لم تسر معه قراءة النصب ، فإنها أخرجتها من أهله الذين أمر أن يُسرى بهم .... ومن الابتداء بعد " إلا " محذوف الخبر قول النبي صلى الله عليه وسلم : (كل أمتي معافى إلا المجاهرون) أي : لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون، وبمثل هذا تأول القرَّاء قراءة بعضهم: (فشربوا منه إلا قليل منهم) أي : إلا قليل منهم لم يشربوا ....وللكوفيين في هذا الذي يفتقر إلى تقدير، مذهب آخر ، وهو أن يجعلوا " إلا " حرف عطف وما بعدها معطوف على ما قبلها".(١)

والخلاف في هذه المسألة مبني على تنوع القراءات، وتعدد الروايات، ويظهر هذا الأمر في قول الفراء "إلا " امرأتَك منصوبة بالاستثناء: فأسر بأهلك إلا امرأتَك، وقد كان الحسن يرفعها يعطفها على "أحد" أي:(لا يلتفتْ منكم أحد إلا امرأتك)(٢)

وكذلك فضَّل أبو علي الفارسي في كتابه الحجة هذه الآية بقوله : "اختلفوا في نصب التاء ورفعها من قوله: " إلا امرأتك " فقرأ ابن كثير وأبو عمرو " إلا امرأتَك " نصباً ، قال أبو علي: الوجه في قولهم: ما أتاني أحد إلا زيد، الرفع على البدل من أحد، وهو الأشيع في استعمالهم، والأقيس، وقوته في جهة القياس أن معنى: ما أتاني أحد إلا زيدٌ ومعنى: ما أتاني إلا زيدٌ ، واحد ....وأما من نصب فقال: ما جاءني أحدٌ إلا زيداً، فإنه جعل النفي بمنزلة الإيجاب وذلك أن قوله: ما جاءني أحدٌ، كلام مستقل، كما أن: جاءني

(١) شواهد التوضيح، ص٤١-٤٢ .
(٢) الفراء، معاني القرآن، ج٢/٢٤ .

القوم ، كذلك، فنصب مع النفي كما نصب مع الإيجاب... فإذا جعلت "إلا امرأتَك" مستثنى من " لا يلتفت " كان الوجهان : الرفع والنصب، والوجه الرفع ، وإن جعلت الاستثناء في هذه من قوله " فأسر بأهلك " لم يكن إلا نصب ...."[١].

ولأبي حيان تفصيل جيد لتخريج الرفع والنصب في قوله تعالى (إلا مرأتك) ولا يبعد عما جاء عند من سبقه ولخص المسألة بقولة : "وإذا اتضح هذا المعنى علم أن القراءتين وردتا على ما تقتضيه العربية في الاستثناء المنقطع ففيه النصب والرفع، فالنصب لغة أهل الحجاز وعليه الأكثر، والرفع لبني تميم وعليه اثنان من القرّاء"[٢]

وأما قوله تعالى: (فشربوا منه إلا قليل)[٣]، فقد خرجها ابن مالك على معنى النفي المؤوّل، ورده أبو حيان بقوله :"وزعم الفراء وتبعه ابن خروف أن ارتفاع " إلا قليل " على الابتداء والخبر محذوف، والتقدير : لكن قليل منهم لم يشربوا منه"[٤]، وبعد استطراده في الآراء حول الآية أيّد ما

---

(١) الفارسي (أبو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار' المتوفى ٣٧٧ هـ) الحجة للقراء السبعة. علق عليه كامل مصطفى الهنداوي. دار الكتب العلمية. بيروت لبنان. الطبعة الأولى. ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، ج٢/٤١٤ وما بعدها.

(٢) الأندلسي، أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين (المتوفى: ٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ، ١٤١١ هـ، ١٩٩٠م، ج٥/ ٢٤٨ -٢٤٩ ، وينظر الحلبي، (أحمد بن يوسف العروف بالسمين الحلبي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق : الدكتور أحمد محمد الخرّاط. دار القلم. دمشق، ج٦/ ٣٥٦ وما بعدها.

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٤٩. .

(٤) التذييل والتكميل ، ج٨/٢٠٤-٢٠٥ .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ذهب إليه ابن مالك بقوله : "وما ساغ التأويل في " فشربوا منه إلا قليلاً منهم " هو سائغ هنا ومحتمل ". (١)

ومن أمثلة محذوف الخبر قوله عليه السلام: (كل أمتي معافى إلا المجاهرون) وفي حديث أبي هريرة يقول:"سمعت رسول الله ﷺ يقول:" كل أمتي معافى إلا المجاهرين" وفيه قال العيني: قوله "إلا المجاهرين" كذا في رواية الأكثرين بالنصب، وفي رواية النسفي: "إلا المجاهرون بالرفع على قول الكوفيين؛ لأن الاستثناء منقطع، وتكون " إلا" بمعنى" لكن" والمعنى لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون، فالمجاهرون مبتدأ والخبر محذوف، ووجه النصب هو الذي اختاره البصريون من أن الأصل في المستثنى أن يكون منصوباً، وقال الكرماني: حقه النصب على الاستثناء إلا أن يكون العفو بمعنى الترك وهو نوع من النفي ... "(٢).

وبعد دراسة بعض الشواهد من المسألة تبين لي أن المستثنى بعد إلا في الكلام الموجب يكون منصوباً وإن جاء مرفوعاً فهو بدل بعض من كل وهذا رأي البصريين، وهو في نية تكرار العامل ، ولم يصرح معه بضمير؛ لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغني عن الضمير غالباً، وعند الكوفيين "إلا " تكون عطف نسق ، وشبه النفي النهي والاستفهام ،فـ " إلا " حرف بمعنى لكن التي للاستدراك ، وما بعدها مبتدأ حذف خبره.

وقد جعل العلماء جملة هذا المبتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء، وصرح ابن هشام بأنه قد فات العلماء عدّ هذه الجملة في الجمل التي لها محل من الإعراب.(٣)

---

(١) التذييل والتكميل ، ج٨/٢٠٦ .
(٢) عمدة القاريء، ج٢٢/ص٢١٧، وينظر : فتح الباري لابن حجر ، ج١٠/٤٨٦ .
(٣) التصريح بمضمون التوضيح ج١/٢١٧، هامش كتاب أوضح المسالك ، ج٢/٢٥٧ .

ورد الدماميني على مذهب ابن مالك في ورود المستثنى مرفوعاً بالابتداء ثابت الخبر أو محذوفه بقوله: "وأقول : فتحُ هذا الباب الذي فتحه ابن مالك يؤدي إلى جواز الرفع في كل مستثنى من كلام تام موجب، مثل : قام القوم إلا زيدٌ، إذ يكون الواقع بعد إلا مرفوعاً بالابتداء، والخبر محذوف وهو مقدر ينفي الحكم السابق وينقلب كل استثناء متصل منقطعاً بهذا الاعتبار، ومثله غير مستقيم على ما لا يخفى".(١)

ويترجح لدي في هذه المسألة أن يحفظ ما ورد من هذا الاستعمال كما في بعض القراءات المتواترة والحديث، ولا يقاس عليه لقلة شواهده واحتمالية تخريج ما ورد منه على الوجه الذي يتفق مع قواعد النحو والشائع من كلام العرب.(٢)

القضية الخامسة : في استعمال (إنْ) المخففة المتروكة العمل، عارياً ما بعدها من اللام الفارقة.

تخفف إن المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية، ويغلب إهمالها، وقد تعمل على قلة، (ويليها الاسم والفعل الماضي والمستقبل)(٣)، وإذا أهملت لزمت اللام في ثاني الجزأين بعدها فرقاً بينهما وبين "إنْ" النافية

(١) الدماميني، محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين (المتوفى: ٨٢٧ هـ)، مصابيح الجامع، اعتنى به تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م ، ج٩/٣٣٢ -٣٣٣ .
(٢) مشكلات صحيح البخاري النحوية والصرفية بين ابن مالك وشراح الصحيح. بحث ماجستير للباحث إبراهيم العيد. جامعة الإمام محمد بن سعود. ص:٥١
(٣) الهروي (علي بن محمد) الأزهية في علم الحروف. المحقق: عبد المعين الملوحي - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . الطبعة الثانية .عام: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م، ص:٦١ وما بعدها.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

لالتباسها حينئذٍ بها ، نحو: إن زيداً لقائم، ومن ثم لا يلتزم مع الإعمال، لعدم الإلباس[١] ، وتلزم لام الابتداء[٢] المهملة فارقة بين الإثبات والنفي وقد تغني عنها قرينة لفظية أو معنوية، حيث لا تدخل في موضع لا يصلح للنفي، كالمدح أو يكون بعدها نفي، نحو: إنْ زيد لن يقوم ، أو لم يقم ، أو ليس قائمًا، لعدم الإلباس في الجميع[٣] ، وهذا هو مذهب البصرين في اللام إذ لا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس، وكذلك لا تلزم مع الإهمال في موضع لا يصلح للنفي، ومذهب الكوفيين أن "إنْ" المخففة هي " إنْ" النافية ، أو بمعنى " قد" ، واللام بعدها بمعنى "إلا".[٤]

وساق ابن مالك جملة من الشواهد ليؤكد صحة ما يراه من عدم الحاجة إلى اللام عند عدم الحاجة إليها أو وجود قرينة تميزها من النافية حيث قال بعد ذلك : "وقد أغفل النحويون التنبيه على جواز حذف اللام عند الاستغناء عنها بكون الموضع غير صالح للنفي، وجعلوها عند ترك العمل لازمة على الإطلاق؛ ليجري الباب على سنن واحد، وحاملهم على ذلك عدم الاطلاع على شواهد السماع، فبيّنت إغفالهم، وأثبت الاحتجاج عليهم، لا لهم"[٥]

ومن شواهد ابن مالك : قول عبدالله بن بسر : (إنْ كنا فرغنا في هذه الساعة)[٦]، وإن ههنا هي المخففة من الثقيلة وأصله : إنْه بضمير الشأن.[٧]

---

(١)همع الهوامع ، ج١٨١/٢
(٢) ينظر: الجني الداني ص١٣٣ وما بعدها، همع الهوامع ١٨١/٣-١٨٢ .
(٣) أوضح المسالك ج٣٦٦/١-٣٦٧، همع الهوامع : ج١٨١/٣-١٨٢
(٤) شرح التسهيل : ج٣٤/٢ .
(٥) شواهد التوضيح ص٥٢، والتذييل والتكميل : ج١٣٣/٥
(٦) صحيح البخاري: كتاب العيدين ، باب التبكير إلى العيد،(١٩/٢).
(٧) عمدة القاري، ج٤١٧/٦، فتح الباري: ج٤٥٦/٢

وذكر الإمام القسطلاني رواية أخرى للحديث: (في رواية أحمد المذكورة إن كنا مع النبي ﷺ قد فرغنا. فصرح برفعه، وأثبت قد، وهي ساقطة من البخاري كما في اليونينية، وعند الحافظ ابن حجر في فتح الباري والعلامة العيني في شرحه، وفي كلام البرماوي والزركشي ما يدل على ثبوتها، ولا مانع من ثبوتها في بعض الأصول تبعًا لأصول التعليق عند أحمد، لكنهما حكيا أن الصواب: لقد فرغنا، بإثبات اللام الفارقة، وتعقب ذلك العلامة البدر الدماميني ؛ بأنها إنما تكون لازمة عند خوف اللبس".[١]

ومن شواهد إثبات اللام ، قول الرسول صلى الله عليه وسلم : (وايم الله إن كان لخليقًا للإمارة، وإن كان لمن أحب الناس إليّ)[٢]. وإن كان ابن مالك ذكر نص هذا الحديث في التسهيل باللام مع قد بقوله : (و ايم الله لقد كان خليقًا بالإمارة ، وإن كان من أحب الناس إليّ).[٣]

ومن شواهد الحذف التي ذكرها ابن مالك : قول معاوية ــ رضي الله عنه – : "إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين "يعني كعب الأحبار"[٤]، ومنها قراءة أبي رجاء لقوله تعالى (وإن كلٌّ ذلك لِمَا متاعُ الحياة الدنيا)[٥]

---

(١) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقسطلاني : ج٢/٦٦٠

(٢) صحيح البخاري : كتاب الإيمان والنذور. باب قول النبي صلى الله عليه وسلم وايم الله،(١٦/٦)، (رقم الحديث ٤٤٦٩).

(٣) شرح التسهيل ج٢/٣٤ . ونبه لذلك أيضًا القسطلاني في إرشاد الساري وذكر قول ابن مالك كاملًا بعد نص الحديث : ينظر إرشاد الساري: ج٨/٢٢٠-٢٢١ .

(٤) صحيح البخاري، ١١٠/٩ باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء»، رقم الحديث(٧٣٦١).

(٥) سورة الزخرف ، الآية ٣٥

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

(أي : وإن كل ذلك للذي هو متاع الحياة الدنيا ، فحذف من الصلة المبتدأ وأبقى الخبر).[١]

ومنه قول الطرماح بن حكيم :

أنَا ابْنُ أُباة الضَّيْمِ مِن آلِ مالِكٍ وإنْ مالكٌ كانتْ كِرامَ المَعَادِنِ[٢]

حيث ترك فيه اللام الفارقة التي تفرق بين إنْ المخففة و" إنْ " النافية غير العاملة لوجود قرينة معنوية ، وهي كون المقام للمدح والإثبات، لا للنفي والجحد، لذلك لم يلزم وجود اللام الفارقة خشية الإلباس بمقام الهجو والذم، واعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع، وغيرها من الشواهد التي ذكرها ابن مالك لعدم الحاجة إلى وجود اللام ، وإنما يكون الإتيان بها لازمٌ عند خوف اللبس، فإن أمن اللبس كما في جميع الشواهد التي استدلّ بها، لم يلزم وجودها، ثم زاد على ذلك بقوله بعد جملة الشواهد السابقة :(وأزيد على ذلك؛ أن اللام الفارقة إذا كان بعدما ولي "إنْ " نفيٌ، واللبس مأمون ، فحذفها واجب، كقول الشاعر :

إن الحق لا يخفى على بصيرة وإنْ هو لم يعدم خلاف معاند(٣)

---

(١) شواهد التوضيح : ص/٥١.

(٢) البيت من الطويل وهو في ديوان الطرماح ، ص٢٨٠، وينظر حاشية أوضح المسالك، ج١ / ٣٦٨،و محمد بن محمد حسن شُرَّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م، (٣/٣٠٣،٢٢٥).

(٣) البيت من الطويل ، ولم أقف على قائله ، وذكر عند ابن مالك هنا في شواهد التوضيح دون نسبة ، وفي الأنصاري (جمال الدين، ابن هشام) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. د.ن. رقم الطبعة وتاريخها، ج١/٢٣٢ ، وشرح أبيات المغني، (٤/٣٥٤)، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، (١/٣٢٣)، وشرح شواهد المغني،(٢/٦٠٤).

ومثله :

أما إنْ علمتُ اللهَ ليس بغافل فهان اصطباري إنْ بُليتُ بظالم (١)

وقد أيد ابن هشام ، والدماميني ، والعيني[٢] مذهب ابن مالك في إثبات اللام عند وجود اللبس، وجواز تركها عند أمن اللبس ، أو وجود قرينة لفظة أو معنوية، ووجوب تركها إذا تلاها نفي، نحو وجود " ليس، لن ، لم، لا ، ما " لنفي الخبر، ولأبي حيان استدراكات على ابن مالك في هذه المسألة منها : قوله :"كان ينبغي أن يبين محل لزوم اللام " في ثاني الجزأين " فتقول : إنْ زيدٌ لقائم ،وإن في الدار لزيدٌ ، وشرَطَ في لزوم هذه اللام شرطين :

أحدهما : أن يُخاف اللبس بـ "إنْ" النافية ، قال المصنف في الشرح : فلا تلزم مع الإعمال لعدم الالتباس، وكذلك لا تلزم الإهمال في موضع لا يصلح للنفي، كقول الطرماح..." فلم يدخلها على "كانت" لأنه يقتضي البيت المدح ،فلا تلتبس " إنُ" فيه بـ " إنْ النافية ، ....الشرط الثاني : ألّا يكون بعدها نفي، نحو : إن زيدٌ لن يقوم ، وإنْ زيدٌ لم يقم ، أو ليس قائماً ، أو ما يقوم ، فهذا كله لا يجوز دخول اللام عليه .

وهذا الشرط الثاني غير محتاج إليه البتة ؛لأنه إذا كان الخبر منفياً لم يدخل على المبتدأ حرف نفي ، فلا تلتبس فيه " إن " التي للتوكيد المخففة من الثقيلة بـ " إن" النافية ، فينبغي أن يكتفي بالشرط الأول ، وهو : إن خيف لبس بـ " إن النافية " .

---

(١) شواهد التوضيح : ص /٥٢ – ٥٣ .وانظر: شرح التسهيل،(٣٤/٢)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، (١٣٦٢/٣).

(٢) مغني اللبيب ج٢٣٢/١، ومصابيح الجامع ج٣/ ١٩- ٢٠، وعمدة القارئ : ج١٧٢/٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

ثم قول المصنف " وتلزم " إلى آخره ، يدل على أنه إذا خيف لبس أو كان بعدها نفي لا تلزم ، وتحت هذا المفهوم شيئان : أحدهما الجواز ، والآخر المنع ، فكان ينبغي أن يبين محل الجواز ، ومحل المنع ، فمحل المنع إذا كان الخبر منفياً ، فلا تدخل اللام أصلاً ، ومحل الجواز إذا كانت عاملة ، أو كانت في مثل بيت الطرماح. (١)

ويظهر لي أن المسالة لا تحتمل خلافاً كبيراً، إذا الفيصل فيها القرائن اللفظية أو المعنوية التي لا تستدعي الحاجة إليها، وإذا لم يؤمن اللبس وخيف من احتمال الثبوت والنفي كان وجودها لازم ولا يجب تركها، وإنما كان الخلاف جلياً بين النحاة من البصريين والكوفيين والبغداديين في نوع اللام (لام الابتداء ــ اللام الفارقة) وما الذي يليها إن كانت مهملة أم عاملة ولا تكون إلا ذلك كما عند الكوفيين .

القضية السادسة : في العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار.

اختلف النحويون في مسألة عطف اسم على الضمير المخفوض "المجرور" بدون إعادة الخافض، ويشمل المخفوض بالحرف نحو "مررت بك و زيدٍ " ، والمخفوض بالاسم نحو : جلستُ بينك وبين زيد(٢)، وفي هذه المسألة مذاهب:

أحدها: أنه لا يجوز إلا بإعادة "الجار" إلا في الضرورة ، فإنه يجوز إعادة الجار ، وهو مذهب البصريين.

الثاني : أنه يجوز ذلك في الكلام ، وهو منقول عن الكوفيين، ويونس وأبي الحسن "الأخفش".

(١) التذييل والتكميل :ج٥/ ١٣٣ – ١٣٤ .
(٢) شرح المكودي على الألفية : ص٢٣١

الثالث: أنه يجوز في الكلام إن أُكّـد الضمير، وإلا فلا يجـوز فـي الكلام ، نحو: مررت بك أنت وزيد. وهو مذهب الجرمي والزيادي.(١)

واختار ابن مالك مذهب الكوفيين ومن وافقهم في جواز ذلك مطلقًـا بقوله : (ومنها قول الرسول صلى الله عليه وسلم . " إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَاليَهُـودُ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا" (٢).

قلت : "تضمن هذا الحديث العطف على ضمير الجـر بغيـر إعـادة الجار، وهو ممنوع عند البصريين إلا يونس وقطربًا والأخفـش. والجـواز أصح من المنع؛ لضعف احتجاج المانعين، وصحة استعماله نظمًا ونثرًا".(٣)

أما حجة البصريين للمنع فقد ذكرت عند سيبويه إذ قال :"ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك : مررت بك وزيدٍ ، وهذا أبوك وعمروٍ ،كرهوا أن يشرك المظهر مضمرًا داخلًا فيما قبلـه؛ لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها لا يتكلم بها إلا معتمدةً علـى مـا قبلها وأنها بدل من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنـوين، فلمـا ضعُـفت عندهم كرهوا أن يتبعوها بالاسم، ولم يجز أيضًا أن يتبعوها إيـاه وإن وصفوا؛ لا يحسن لك أن تقول مررت بك أنت وزيدٍ..."(٤) .

وقد فصل أبو البركات الأنباري هذه المسألة في الإنصاف ذاكرًا حجج البصريين والكوفيين والرد عليها، وأبرز حجج البصريين:

---

(١) التذييل والتكميل: ج١٣/ ١٧١- ١٧٢

(٢) صحيح البخاري، باب الإجارة إلى صلاة العصر، (٣/٩٠)،٠ رقم الحديث ٢٢٦٩).

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح، ص/٥٣.

(٤) الكتاب ، ج٢/٣٨١

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

١- إن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحدٍ فإذا عطفت على الضمير المجرور فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز.

٢- إن الضمير قد صار عوضًا عن التنوين ، فينبغي أن لا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين.

٣- إنه لا يجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور؛ فلا يجوز أن يقال " مررت بزيدٍ و كَ " فكذلك ينبغي أن لا يجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور، فلا يقال: (مررتُ بكَ وزيدٍ)؛ لأن الأسماء مشتركة في العطف.. والاعتماد من هذه الأدلة على الأول.(١)

ورد ابن مالك على هذه الحجج، وقد جعلها حجتين بقوله :" والحجتان ضعيفتان: أما الأولى فيدل على ضعفها أن شبه الضمير بالتنوين ضعيف، فلا يترتب عليه إيجاب ولا منع، ولو منع من العطف عليه لمنع من توكيده ومن الإبدال منه، لأن التنوين لا يؤكد ولا يبدل منه، وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع ، فللعطف عليه أسوة بهما، وأما الثانية ، فيدل على ضعفها أنه لو كان حلول كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه محل الآخر شرطاً في صحة العطف – لم يجز : ربّ رجل وأخيه ... وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقدمها وتأخر ما عطف عليه ؛ كثيرة وكما لم يمتنع فيها العطف لا يمتنع في : مررت بك وزيدٍ ، ونحوه ، ولا في "إنما مثلكم واليهود والنصارى" (٢) .

(١)الأنباري (عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، كمال الدين أبي البركات، ٥١٣-٥٧٧هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م، ج٢/٤٦٣ وما بعدها. "المسألة ٦٥".

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح، ص/٥٣ -٥٤ .

أما الكوفيون فكانت حجتهم في جواز الأمر، السماع نظماً ونثراً ، وهو ما اختاره ابن مالك أيضاً لتأييد رأيه في هذه المسألة، وأول أدلته قول النبي صلى الله عليه وسلم : (إنما مثلكم واليهودِ والنصارى كرجل استعمل عمالاً ....)، وفي تخريج هذا الحديث ذهب ابن حجر إلى أنه جاء بخفض اليهود وعطفاً على الضمير المجرور بغير إعادة الجار ، قاله ابن التين ، وإنما يأتي على رأي الكوفيين، وقال ابن مالك : يجوز الرفع على تقدير ومثل اليهود والنصارى على حذف المضاف وإعطاء المضاف إليه إعرابه، قلت : ووجدته مضبوطاً في أصل أبي ذر بالنصب، وهو موجه على إرادة المعية، ويرجح توجيه ابن مالك ما سيأتي في أحاديث الأنبياء من طريق الليث عن نافع بلفظ "وإنما مثلكم ومثل اليهود والنصارى "[١].

ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى:(قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام)[٢]، إذ (جُر " المسجد" بالعطف على الهاء المجرورة بالباء، لا بالعطف على "سبيل"، لاستلزامه العطف على الموصول وهو " الصد " قبل تمام صلته .... وهو ممنوع بإجماع، فإن عطف على الهاء خلص من ذلك ، فحكم برجحانه لتبين برهانه)[٣]، هذا ما ذكره ابن مالك في هذا الشاهد.

وقد رد الأنباري في الإنصاف هذا الشاهد لقوله :"فلا حجة لهم فيه لأن " المسجد الحرام " مجرور بالعطف على " سبيل " لا بالعطف على " به " ... لأن إضافة الصد عنه أكثر في الاستعمال من إضافة الكفر به "[٤] ،

(١) فتح الباري لابن حجر : ج١٠/٤٤٧ باب الإجارة الى صلاة العصر .
(٢) سورة البقرة ، الآية ٢١٧.
(٣) شواهد التوضيح ، ص : ٥٤ .
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج٢/ ٤٧١ – ٤٧٢.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فعطفه على سبيل أولى لأن المعنى يعضده ، وهو ما لم يرتضه ابن مالك ، لأنه يستلزم العطف على الموصول قبل تمام صلته.

ومن مؤيدات الجواز من القرآن الكريم قراءة حمزة لقوله تعالى : (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام)[١] وجواز القرّاء أن يكون (ولستم له برازقين)[٢] معطوفاً على قوله تعالى : (لكم فيها معايش).

وقد رد أيضاً أبو البركات الأنباري هذا الاستدلال للكوفيين بالآيتين: إذا رأى أن كلمة " الأرحام" مجرورة بالقسم ، وجواب القسم قوله تعالى: (إن الله كان عليكم رقيباً) هذا وجه ، والآخر: إنها مجرورة بباء مقدرة غير الملفوظ بها ، وتقديره : "وبالأرحام" فحذفت لدلالة الأولى عليها، وكذلك رأى أن "مَنْ " في موضع نصب بالعطف على " معايش " أي: جعلنا لكم فيها المعايش والعبيد والإماء.[٣]

والرأي في "الأرحام" أن حملها على القسم فيه نظر، إذ لا يظهر أسلوب القسم فيه قوياً ، فبقاؤها على العطف أولى وأقوى .

وقد أيد مذهب الكوفيين من شراح الحديث والنحاة ، وارتضوا أن يكون الرأي هو صحة العطف على ضمير الجر، دون إعادة العامل، وعضدت الشواهد الكثيرة صحة رواية الحديث بجر كلمة " اليهودِ " عطفاً على الضمير دون إعادة الجار، منهم الإمام الكرماني، بقوله: (وهو جائز)[٤]، والدماميني إذ قال: (... والكوفيين قاطبة على الجواز ، والحديث مما يشهد

(١) سورة النساء ، الآية١
(٢) سورة الحجر ، الآية ٢٠.
(٣) ينظر الانصاف في مسائل الخلاف، ج٢/٤٦٧و ٤٧٢.
(٤) صحيح البخاري بشرح الكرماني، أو " الكواكب الدراري، في شرح صحيح البخاري " دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م، ج١٠ / ١٢٠.

لهم)[١]. ونقل الإمامان العيني ، وشهاب الدين القسطلاني رأي ابن حجر كاملاً في الحديث[٢].

وأختم نقاش المسألة بقول أبي حيان فيها : " والذي أختاره في المسألة جواز العطف عليه مطلقاً لفساد هذه العلل ، وعلى تقدير صحتها فهي مصادقةٌ للنص من لسان العرب، فلا يلتفت إليها ، والدليل على ما اخترناه القياس والسماع، أما القياس فهو أنه كما يجوز أن يُبدل منه ويؤكّد من غير إعادة جارٍّ، كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جارّ، وأما السماع فقوله (وكفر به والمسجدِ الحرام) و (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ)، وتأويل هاتين الآيتين على غير العطف على الضمير مرجوحٌ؛ بل يتعيّن اطّراحه؛ لأن رصف الكلام وفصاحة التركيب يقتضي ذلك ... وقد ورد من ذلك في أشعار العرب كثيرٌ عن أن يكون ضرورة... فأنت ترى هذا السماع وكثرته وتصرف العرب في حرف العطف على هذا الضمير من غير إعادة الخافض ... وكل هذا التصرّف يدل على الجواز وإن كان الأكثر أن يعاد الجار...وعلى هذا ينبغي أن يقيد العطف على الضمير المجرور بأن يكون الحرف ليس مختصاً بجرّ الضمير"[٣]

ويترجح لدي ما ذهب إليه ابن مالك وأبو حيان لاختيار الكوفيين في هذه المسألة؛ لأن الرأي الذي يُبنى ويقوّى بالسماع أرجح في الاتباع، ما لم يعارضه دليل أقوى منه.

---

(١) مصابيح الجامع ، ج٥/ ١٥٣ – ١٥٤.

(٢) ينظر: عمدة القاريء ، ج١٢ / ١٢٦، وإرشاد الساري، ج٥ / ٢٣٠.

(٣) التذييل والتكميل ، ج١٣ / ١٧٤ وما بعدها.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

القضية السابعة : ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا .

من المعلوم أن الأداة "لولا" تدخل على جملتين اسمية فعلية لربط امتناع الثانية لوجود الأولى، والاسم بعدها مرفوع على الابتداء ، عند أكثر النحويين ثم اختلفوا في خبره، قال أكثرهم : يجب كون الخبر كونًا مطلقًا محذوفًا، فإذا أريد الكون المقيد لم يجز أن يقال : (لولا زيد قائم) ولا أن يُحذف ، بل يُجعل مصدره هو المبتدأ ، فيقال : (لولا قيام زيد لأتيتُك) .

وذهب الرماني وابن الشجري، والشلوبين، وابن مالك إلى أنه يكون كونًا مطلقًا كالوجود والحصول، فيجب حذفه، وكونًا مقيدًا كالقيام والقعود فيجيب ذكره، إن لم يعلم ، ويجوز الأمران إن علم.

فالمسألة هنا بُني الخلاف فيها حول خبر لولا ، من حيث حذفه أو ذكره ومن حيث هو كون مطلق ، أم كون مقيد، فإن كان مطلقًا وجب حذفه، وإن كان مقيدًا ، ولا دليل يدل عليه وجب إثباته – كالحديث الذي استدل به ابن مالك في هذه المسألة – وإن كان مقيدًا وله دليل يدل عليه ، جاز إثباته لكونه مقيدًا، وحذفه للدليل عليه.(١) واختار ابن مالك هذا المذهب، وجاء في قوله : (يَا عَائِشَةُ لَوْلَا قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ – قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: بِكُفْرٍ – لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ فَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ"، ويروى : حديثٌ عهدهم بكفر(٢) قلت: يتضمن هذا الحديث ثبوت خبر المبتدأ بعد "لولا" أعني قوله :

(١) ينظر: شرح التسهيل ج١//٢٧٦-٢٧٧، والجنى الداني : ص:٦٠٠-٦٠١، ومغني اللبيب : ج١/٢٧٢-٢٧٣.

(٢) صحيح البخاري ، كتاب العلم – باب في ترك بعض الأخبار مخافة أن يقصر فيهم بعض الناس عنه فيقعوا في الشر ٣٧/١، (رقم الحديث ١٢٦).

"لولا قومك حديثو عهد بكفر" وهو ما خفي على النحويين إلا الرماني والشجري...

فلو اقتصر في مثل ذلك على المبتدأ، لظن أن المراد : لولا قومك على كل حال من أحوالهم لنقضت الكعبة، وهو خلاف المقصود ؛ لأن من بعد عهدهم بالكفر فيما يستقبل ، وتلك الحال لا تمنع من نقض الكعبة وبنائها على الوجه المذكور.[١]

وهذا القسم هو الذي وافق فيه ابن مالك الرماني وابن الشجري والشلوبين ويرى أنه خفي على النحويين وجوب ذكر الخبر بعد لولا ، ورغم تعدد روايات حديث النبي صلى الله عليه وسلم التي استدل بها ابن مالك إلا أنهم أجمعوا على ذكر الخبر ، فهذا الكرماني يقول:"حديثٌ عهدهم ، "عهدهم" هو فاعل حديث ، وحديث خبر المبتدأ ، فإن قلت تقرر في القوانين النحوية أن الخبر بعد لولا مما التزم فيه حذفه فما باله لم يحذف هنا قلت ذلك إذا كان الخبر عامًا، أما لو كان خاصًا لا يجب حذفه .... وفي بعضها لولا أنْ قومك بزيادة المخففة"[٢] ووافقه في الرواية: "حديثٌ عهدهم" كل من ابن الملقن – في أحد روايات الحديث عنده – والدماميني ، والعيني والقسطلاني"[٣] بتنوين "حديث" ورفع "عهدهم" على إعمال الصفة المشبهة، وتعددت روايات الحديث فجاء منها: "حديثو عهد بالإسلام" و "حداثة قومك بالكفر" و "حديثُ عهدٍ بجاهلية " و"حدثان قومك بالكفر" و"حديثٌ عهُدهم"[٤] ،

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح: ص/٦٥-٦٦

(٢) الكواكب الدراري : ج٢/١٥٢

(٣) ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح : ج٣/٦٤٦-ج١١، ومصابيح الجامع : ج١/٢٦٩، وعمدة القارئ : ج٢/٣٠٦-٣١١، وإرشاد الساري: ج١/٣٢٩.

(٤) ينظر: التوضيح لشرح الجامع والصحيح: ج٣/٦٤٦ وما بعدها .

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فمنها ما وافق رأي النحاة في هذه المسألة ومنها ما خالفه، وجعلها مما يجب فيه حذف خبر لولا ، وفي هذا قال السيوطي: " والظاهر أن الحديث حرفته الرواة بدليل أن في بعض رواياته: " لولا حِدثان قومك" وهذا جارٍ على القاعدة(١).

وقد رد أبو حيان اختيار ابن مالك في هذه المسألة حيث قال :" وهذا الذي اختاره غير مختار، بل المختار ما حكاه الجمهور من أن خبر المبتدأ بعد "لولا" يجب إضماره، وأنه لا يكون إلا كونًا مطلقًا لا كونًا مقيدًا".(٢)

ومذهب الجمهور : أن الخبر بعد "لولا " واجب الحذف مطلقاً بناءً على أنه لا يكون إلا كوناً مطلقاً، وإذا أريد الكون الخاص" جعل مبتدأ " قبل: (لولا قيام زيد لأتيتك) فجعل مبتدأ، ولذلك لحنوا المعري في قوله : (فلولا الغمدُ يمسكه)(٣) وحاصل مذهبهم منع الإخبار بالخاص بعد "لولا " وتأول ابن أبي الربيع قوله : في الحديث (لولا قومك حديث عهد بكفر لأقمت البيت) على أن "حديث عهدهم" مبتدأ وخبر، وهي جملة مقدمة من تأخير ، والتقدير : لولا قومك لأقمت البيت على قواعد إبراهيم ، ثم قال عهدهم بالكفر حديث، قال: على أن هذه الرواية لم أرها من طريق صحيح ، والروايات المشهورات ذلك: (لولا حدثان قومك) و" لولا حداثة قومك"،" لولا أنْ قومك حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك)(٤).

---

(١) همع الهوامع: ج٢/ ٤٢-٤٣
(٢) التذييل والتكميل: ج٣/٢٨٢
(٣) البيت من الوافر ، وقائله هو أبو العلاء المعري ، همع الهوامع : ج٢/٤٢، وتوضيح المقاصد، (٢٢٩/١)، و(٤٨٦/١)، وشرح أبيات المغني،(١١٨/٥).
(٤) توضيح المقاصد والمسالك ، ج١/ ٤٨٦ – ٤٧٧ .

وما ذكره أبو حيان والمرادي فيه رد على جميع الأقسام التي ذكرها ابن مالك ، (لكون غير مقيد ، ولكون مقيد لا يدرك معناه حذفه ، ولكون مقيد يدرك معناه عند حذفه).

وعند الرجوع إلى هذه الأقسام وشواهد ابن مالك فيها من روايات متعددة لنص الحديث، والشواهد الشعرية، يترجح لدي اختيار النحاة في عدم الخروج عن القاعدة النحوية، ولكن إن أدى الكلام إلى لبس فالأولى ذكر الخبر درءاً لسوء التقدير والفهم .

القضية الثامنة: حذف الموصول ودلالة الصلة عليه.

اختلف النحويون في جواز أو منع حذف الموصول إذا علم، وفيه مذاهب:

أحدها: الجواز في الموصول الاسمي والمنع في الحرفي غير أنْ، وعليه الكوفيون والبغداديون والأخفش من البصريين وابن مالك من المتأخرين، واحتجوا بالسماع من القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر.

الثاني : المنع مطلقًا، وعليه البصريون، وأوّلوا الآيات، وحملوا الأبيات على الضرورة .

الثالث: الجواز إن عطف على مثله، والمنع إن لم يعطف عليه.[١]

وتأتي هذه المسألة عند ابن مالك في ثنايا قضية صحة انتصاب التمييز بفعل، واستدلاله بالحديث الشريف: (فَانْطَلَقْنَا إِلَى ثَقْبٍ مِثْلِ التَّنُّورِ، أَعْلاَهُ ضَيِّقٌ وَأَسْفَلُهُ وَاسِعٌ يَتَوَقَّدُ تَحْتَهُ نَارًا)[٢] باعتبار نصب كلمة "نارًا" على

(١) بتصرف: شرح التسهيل ج١/٢٣٥، همع الهوامع: ج١/٣٠٥-٣٠٦.
(٢) صحيح البخاري،(٢/١٠٠)، باب ما قيل في أولاد المشركين، (رقم الحديث ١٣٨٦).

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

التمييز، "ويجوز أن يكون فاعل يتوقد موصولًا بـــ"تحته" فحــذفت وبقيــت صلته دالة عليه لوضوح المعنى، والتقدير: " يتوقد الذي تحته نارًا، أو يتوقد ما تحته نارًا، ونارًا أيضًا تمييز"، ونظير هذا التقدير قول الأخفش فــي: واذا رأيت ثم رأيت نعيمًا وملكًا كبيرًا،أن أصله: وإذا رأيــت مــا ثــم، وحــذف الموصول لدلالة صلته عليه مما انفرد به الكوفيون ووافقهم الأخفش ، وهم في ذلك مصيبون".(١)

ثم عرض ابن مالك جملة من الشواهد التي تؤيد صحة ما ذهب إليه الكوفيون وأولها من حديث النبي عليه السلام (.... وأسفله يتوقــد تحتــه نارًا)، وفيه قال الدماميني: "رأيته في نسخة – بضم التاء الثانية من "تحتُه" وصحح عليها ، وكان هذا بناء على أنه "تحتُه" فاعل " تتوقــد" ونصــوص العربية تأباه، فقد صرحوا بأن فوق وتحت من الظروف المكانيــة العادمــة للتصرف، فينبغي تحرير الرواية في ذلك ...."(٢)

ونقل الدماميني والعيني والقسطلاني رأي ابن مالك في إعراب "تحته" على أنه يجوز أن يكون فاعل يتوقد موصولًا بتحته، فحُــذف، وبقيت صلته دالة عليها لوضوح المعنى، والتقدير: يتوقد الذي تحته، أو ما تحتــه نــارًا، ومذهب الكوفيين والأخفش واستصوبه ابن مالك أيضًا(٣)، ثم استدل بــآيتين من القرآن الكريم الأولى منهما قوله تعالى: (وإذا رأيت ثم رأيت نعيمًا وملكًا كبيرًا)(٤) قال فيه الفراء:"يقال إذا رأيت ما ثم رأيت نعيمًا، وصلح إضمار "ما"

---

(١) شواهد التوضيح والتصحيح: ص/٧٥-٧٦ .

(٢) مصابيح الجامع : ج٣/٣٠٦-٣٠٧

(٣) ينظر مصابيح الجامع : ج٣/٣٠٧، وعمدة القاري : ج٨/٣١٢، إرشاد الساري: ج٣/٤٩٠

(٤) سورة الإنسان، الآية٢٠.

كما قيل : (لقد تقطع بينكم)[١] والمعنى : ما بينكم، والله أعلم"[٢] ، وردّ أبو حيان على من منع أن يكون التقدير: "ما ثم" بعد ما أورد هذا التقدير فقال:" وما قال الزجاج وتبعه الزمخشري فقال: ومن قال معناه "ما ثم" فقد أخطأ؛ لأن ثم صلة لما ، ولا يجوز إسقاط الموصول وترك الصلة .... وليس بخطأ مجمع عليه، بل قد أجاز ذلك الكوفيون .. وقال ابن عطية و"ثم" ظرف العامل فيه رأيت، أو معناه، التقدير رأيت "ما ثم " حذفت "ما" .... وهذا فاسد؛ لأنه من حيث جعله معمولًا لرأيت لا يكون صلة لما؛ لأن العامل فيه إذ ذاك محذوف أي ما استقر ثم"[٣] ، واستدرك السمين الحلبي قول أبي حيان في رده على ابن عطية بقوله :"ويمكن أن يجاب عنه: بأن قوله : " أو معناه" هو القول بأنه صلة لموصول، فيكونان وجهين لا وجهًا واحدًا ، حتى يلزمه الفساد، ولولا ذلك لكان قوله "أو معناه" لا معنى له. ويعني بمعناه أي: معنى الفعل من حيث الجملة، وهو الاستقرار المقدر".[٤]

ــ ثم استدل بقوله تعالى: (وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم)[٥]، في حذف الموصول الاسمي ودلالة صلته عليه والأصل (بالذي أنزل إلينا والذي أنزل إليكم) ، ولذلك أعيدت " ما " بعد " ما " في الآية المقاس عليها في تكرار الاسم الموصول في قوله تعالى : (قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم)[٦] ،(وكرر الموصول في قوله تعالى :

(١) سورة الأنعام، الآية ٩٤.
(٢) معاني القرآن : ج٢١٨/٣.
(٣) البحر المحيط: ج٣٩٩/٨.
(٤) الدر المصون : ج٦١٥/١٠.
(٥) سورة العنكبوت، الآية٤٦.
(٦) سورة البقرة ، الآية ١٣٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

"وما أنزل إلى إبراهيم" لاختلاف المنّزل إلينا والمنزّل إليه، فلو لم يكرِّر لأوهم أن المنزَّل إلينا هو المنزّل إليه، ولم يكرر في "عيسى" لأنه لم يخالف شريعة موسى إلا في نزر يسير)[١].

ويرى ابن مالك أن أحسن ما يستدل به على هذا الحكم ، قوله صلى الله عليه وسلم : (فَمَثَلُ الْمُهَجِّرِ كَالَّذِي يُهْدِي بَدَنَةً، ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدِي بَقَرَةً، ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدِي الْكَبْشَ، ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدِي الدَّجَاجَةَ ، ثُمَّ كَالَّذِي يُهْدِي الْبَيْضَةَ)[٢]، فإن فيه حذف الموصول، وأكثر الصلة ثلاث مرات، لأن التقدير: ثم كالذي يهدي كبشاً ،ثم كالذي يهدي دجاجة، ثم كالذي يهدي بيضة، وإذا جاز حذف الموصول وأكثر الصلة، فأن يحذف الموصول وتبقى الصلة بكمالها أحق بالجواز وأولى.[٣]

وأيد الدماميني والقسطلاني رأي ابن مالك في هذه المسألة وفي استدلاله بهذا الحديث الشريف وذلك لأن قوله عليه السلام (ثم كالذي يهدي بقرة) لا يصح عطفه على الخبر " كمثل الذي أهدى بدنةً "؛ لئلا يقعا معاً خبراً عن واحد، وهو مستحيل، وإنما هو خبر مبتدأ محذوف، أي : ثم الثاني كالذي يهدي بقرة" ثم كبشاً": ليس معطوفاً على بقرة ؛ لأن المعنى يأباه، وإنما هو معمول فعلٍ محذوف، والتقدير: ثم الثالثُ كالذي يهدي كبشاً، فحذف ما حذف؛ لدلالة المتقدم عليه، واصنع مثل هذا في قوله:" ثم دجاجة، ثم بيضة "[٤].

---

(١) الدر المصون : ج١٣٨/٢ .

(٢) صحيح البخاري، كتاب الجمعة، باب الاستماع إلى الخطبة، (١١/٢)، (رقم الحديث٩٢٩).

(٣) شواهد التوضيح : ص:٧٧ .

(٤) ينظر: مصابيح الجامع :ج٤٥٧/٢، وإرشاد الساري : ج٢ / ٦٠٣.

وأيد أبو حيان وابن هشام والسيوطي مذهب الكوفيين واختيار ابن مالك مذهبهم في هذه المسألة : قال أبو حيان مذهبهم في هذه المسألة : "وهذا الذي ذكره من جواز حذف الموصول الاسمي إذا عُلم هو شيء ذهب إليه البغداديون والكوفيون، وأما البصريون غير الأخفش فلا يجيزون ذلك ، وإن ورد فيكون ذلك مختصاً بالشعر، وذهب المصنف مذهب الكوفيين والبغداديين في ذلك، وزعم أنه ثابت بالقياس والسماع: فالقياس على " أنْ "، فإن حذفها مكتفى بصلتها جائز بإجماع ، مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من الأسماء عليه، لأن صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه، ويميل الذهن إليه وليس ذلك في صلة الحرف، فالموصول الاسميّ أولى بالحذف فهذا كالمضاف والمضاف إليه وحذف المضاف إذا علم جائز، فكذلك ما أشبه"(١)

واستدرك أبو حيان قول ابن مالك في القياس على "أنْ " وحذف صلتها قوله: "جائز بإجماع " أنه:"ليس بصحيح، ولا إجماع فيه ... فالخلاف فيه موجود"(٢).

وأرجح اختيار ابن مالك في هذه المسألة بأن جواز حذف الموصول الاسمي إن علم ، ولدلالة صلته عليه لا سيما أن أدلة السماع تؤيده، وشواهده من القرآن الكريم والحديث الشريف، ونظم فصحاء العرب تقوي حجته.

---

(١) ينظر : شرح التسهيل ج١/٢٣٥، والتذيل والتكميل : ج٣/١٦٩ – ١٧٠، ومغني اللبيب ج٢/٦٢٥، وهمع الهوامع : ج١/٣٥٠ وما بعدها.

(٢) التذييل والتكميل : ج٣ / ١٧١.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

القضية التاسعة : معنى " رُبّ " واستعمالاتها:

اختلاف النحويين في " رُبّ " ذو مناحٍ عدة منها : اختلافهم في نوعها " اسم، حرف" ، وفي معناها. واختلافهم أيضاً في ما تدخل عليه ودلالته على معنى المضي أو الحضور أو الاستقبال.

فقد ذهب الكوفيون إلى أن " رُبّ " اسم، وذهب البصريون إلى أنه حرف جر، وساق كل فريق حججه لصحة مذهبه، وعقد الأنباري في الإنصاف مسألتين لها، ورجح كونها حرف، وهي للتقليل فقط.(١)

وما ذكره ابن مالك في مطلع هذه المسألة أن" أكثر النحويين يرون أن معنى " رُبّ " التقليل، وأن ما يصدر بها المضي، والصحيح أن معناها في الغالب التكثير، نصّ على ذلك سيبويه، ودلت شواهد النثر والنظم عليه".(٢)

هذا وقد تعددت مذاهب العلماء في معنى "رُبّ"، وأجملها السيوطي في ثمانية مذاهب(٣)، هي:

الأول: أنها للتقليل دائماً ، وهو قول الأكثر ونسبه إلى طائفة من النحاة كالخليل وسيبويه، والأخفش، والمازني، وابن السرّاج، والمبرد، وغيرهم من البصريين، ونسبه كذلك إلى جملة من الكوفيين: كالكسائي، والفرّاء، وهشام.

الثاني: للتكثير دائماً، وعليه صاحب العين، وابن درستويه، وجماعة.

---

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ، والمسألتان هما : الخامسة والخمسون ، والواحدة والعشرون بعد المائة.

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ، ص / ١٠٤.

(٣) ينظر : همع الهوامع : ج٤ : / ١٧٤ وما بعدها.

الثالث: وقد اختاره السيوطي، ونسبه إلى أبي نصر الفارابي وطائفة، أنها للتقليل غالباً، وللتكثير نادراً.

الرابع: وهو عكسه: أي للتقليل قليلاً، وللتكثير كثيراً، جزم به ابن مالك في التسهيل، وابن هشام في المغني.

الخامس: موضوعة لهما، من غير غلبة في أحدهما، ونقله أبو حيان عن بعض المتأخرين.

السادس: لم توضع لواحدٍ منهما؛ بل هي حرف إثبات لا يدلّ على تكثير ولا تقليل، وإنما يفهم ذلك من خارج، واختاره أبو حيان.

السابع: أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، والتقليل فيما عدا ذلك ، وهو قول الأعلم وابن السيد.

الثامن: قيل هي لمبهم العدد، تكون تقليلاً وتكثيراً، قاله ابن البـاذش، وابن طاهر، فهذه ثمانية أقوال في " رُبّ"[(١)].

وجاءت " رُبّ" عند سيبويه نظيرة " كم" الخبرية وفيها يقول:" واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه" رُبّ"؛ لأن المعنى واحد ، إلا أن كم اسم، و" رُبّ " غير اسم ، بمنزلة مِنْ "[(٢)]، وقال المبرّد فيها : "و " رُبّ " معناها الشيء يقع قليلاً، ولا يكون ذلك الشيء إلا منكوراً "[(٣)]

---

(١) ينظر: شرح التسهيل : ج٣ / ١٧٥، والمالقي (أحمد بن عبد النور المتوفى سنة ٧٠٢ هـ) رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق : أحمد محمد الخرّاط. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ص / ١٨٨ وما بعدها، والجنى الداني: ص/ ٤٣٨ وما بعدها، ومغني اللبيب : ج١/ ١٣٤ وما بعدها، وهمع الهوامع : ج٦ / ١٧٤ وما بعدها.

(٢) الكتاب ، ج٢ / ١٦١.

(٣) المقتضب ، ج٤ / ١٣٩.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

وفسّر المالقي معنى التقليل في " رُبّ" بقوله: "هي حرف يكون لتقليل الشيء في نفسه ، ويكون لتقليل النظير... فهي الكثيرة الاستعمال، ... فإطلاق النحويين على " رُبّ " أنها تقليل إنما يعنون النظير الذي هو الغالب فيها "(١)

ولترجيح رأيه في أن "رُبّ" للتكثير في الغالب، وليس للتقليل استشهد ابن مالك بجملة من الشواهد منها النثر، ومنها من النظم. قال: فمن النثر قول النبي ﷺ : (يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٍ فِي الْآخِرَةِ)(٢)، فليس المراد أن ذلك قليل ، بل المراد أن المتصف بهذا من النساء كثير، ولذلك لو جعلت كم في موضع رُبّ لحسُن، ونظائره كثيرة)(٣)

وذكر الإمام ابن حجر روايات متعددة للحديث وكلها تفيد فيها " رُبّ " معنى الكثرة لا القلة، قال في ذلك : "في رواية سفيان "فرُبّ" بزيادة فاء في أوله، وفي رواية ابن المبارك "يا رُبّ كاسية" بزيادة حرف النداء في أوله، وفي رواية هشام :" كم من كاسية في الدنيا " ، وهو يؤيد ما ذهب إليه ابن مالك من أن " رُبّ " أكثر ما ترد للتكثير .."(٤)، والقسطلاني ذكر أنها في نصّ هذا الحديث جاءت "للتكثير ، وإن كان أصلها التقليل ... ، والتقدير : رُبّ نفس "(٥).

---

(١) رصف المباني، ص / ١٨٨ ــ ١٨٩.

(٢) صحيح البخاري في كتاب التهجد، باب : تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل والنوافل من غير إيجاب، (٤٩/٢)، (رقم الحديث ١١٢٦).

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح: ص / ١٠٤

(٤) فتح الباري : ج١٣ / ٢٢ – ٢٣. ونقله العيني بنصه في عمدة القاريء، ج٢٤ / ٢٧٦.

(٥) إرشاد الساري : ج٣ / ١٧٦.

ومن شواهد النظم قول حسان ــ رضي الله عنه:

رُبَّ حِلْمٍ أضاعَهُ عدَمُ المال وجَهْلٍ غَطّى عليه النعيمُ[١]

وقول ضابيء البرجميّ:

و رُبّ أمورٍ لا تضيرك ضيرةً وللقلب من مخشاتهنّ وجيب[٢]

وقول عدي بن زيــدٍ:

رُبّ مأمولٍ وراجٍ أملاً قدْ ثناهُ الدهرُ عن هذا الأملْ[٣]

و"رُبّ" في هذه الشواهد وغيرها جاءت عند ابن مالــك دالــة علــى التكثير لا التقليل، قال ابن مالك بعد ذلك:"واحترزت بقولي : في الغالب، من استعمالها فيما لا يكثر فيه، كقول الشاعر :

أَلا رُبّ مَوْلودٍ وليس له أبٌ وذى وَلد لم يلْدَهُ أبوانِ[٤]

يعني عيسى وآدم عليهما السلام"[٥]

---

(١) البت من الخفيف لحسان بن ثابت رضي الله عنه في ديوانه، انظر: ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق عبدالله سنده، دار المعرفة بيــروت ، لبنــان، الطبعــة الأولــى ، عــام ١٤٢٧هـــ _ ٢٠٠٦م،ص٢٤٥، وذكره ابن مالك أيضاً في شرح التسهيل : ج٣ / ١٧٧، وتمهيد القواعد، (٦/٣٠٢٠).

(٢) البيت من الطويل، وقائله ضابيء البرجمي، وذكر أيضاً في شرح التسهيل : ج٣ / ١٧٧.

(٣) البيت من الرمل، وقائله عدي بن زيد في ديوانه، ديوان عدي بن زيــد العبــادي، حققــه وجمعه محمد جبار المعيبد، سلسلة كتب التراث _ وزارة الثقافــة والإرشــاد، شــركة دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، عام ١٣٨٥هـــ، ١٩٦٥م، ص٩٩، وفي طبعة (عن ذاك الأمل)، والشاهد ذكر في شرح التسهيل : ج٣ / ١٧٧. ، وجميع الشواهد السابقة من كتاب شواهد التوضيح : ص : ١٠٥.

(٤) البيت من الطويل ، لرجل من أزد السراة. وهو من شواهد : شرح التسهيل : ج٣ / ١٧٨، ومغني اللبيب ج١ / ١٣٥.

(٥) شواهد التوضيح والتصحيح: ص/ ١٠٥.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

و"رُبّ" هنا جاءت حرفاً لتقليل الشيء في نظيره ، وهما مما ليس لهما نظير في الوجود، ولا يمكن الاعتقاد بأنها قد تدل على التكثير.

وثمة مسألة خلافية ذكرها ابن مالك في نهاية هذه القضية، وهي دلالة ما تدخل عليه " رُبّ "، وهل هو صالح للمضي أم الحضور والاستقبال؟

وقد فصّل المرادي الخلاف في هذه المسألة بقوله :"من خصائص " رُبّ " عند أكثر النحويين أن الفعل الذي تتعلق به يجب أن يكون ماضياً، تقول: رُبّ رجلٍ كريمٍ لقيتُ "، ولا يجوز "سألقى "، وإنما لزم مضي فعلها؛ لأنها جواب لفعلٍ ماضٍ، وقيل : لأنها للتقليل ، فأوّلوها الماضي؛ لأنه قد تحققت قلّته، وذهب ابن السرّاج إلى أنه يجوز أن يكون حالاً، ومنع أن يكون مستقبلاً، وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز أن يكون ماضياً ، وحالاً ، ومستقبلاً ، والمضي أكثر، وهو اختيار ابن مالك "(١)

وما جاء عند ابن مالك في كتاب الشواهد بأن"الصحيح أيضاً أن ما يصدر برُبّ لا يلزم كونه ماضي المعنى؛ بل يجوز مضيه، وحضوره واستقباله ... ومع ذلك فالمضي أكثر من الاستقبال"(٢)، وما ذكره المرادي من اختيار ابن مالك كونها للمضي أكثر، ويجوز استعمالها "حالاً ومستقبلاً "جاء في شرح التسهيل كذلك في رده على المبرّد، وفي ذلك قال ابن مالك : "وقول المبرد ينبيء عمّا وقعت عليه أنه قد كان، هذا هو الأكثر، وأما كون ذلك لازماً لا يوجد غيره، فليس بصحيح ؛ بل قد يكون مستقبلاً"(٣).

---

(١) الجنى الداني : ص / ٤٥١ – ٤٥٢.
(٢) شواهد التوضيح والتصحيح : ص / ١٠٦.
(٣) شرح التسهيل : ج٣ / ١٧٩.

واستشهد على ذلك بجملة من الشواهد إذ قال:"وقد اجتمع الحضور والاستقبال في:" يا ربّ كاسية في الدنيا عارية في الآخرة "، وقد اجتمع المضي والاستقبال فيما حكى الكسائي من قول العرب ، بعد الفطر لاستكمال رمضان:" ربّ صائمه لن يصومه، ورُبّ قائمه لن يقومه"، وقد انفرد الاستقبال في قول أم معاوية :

يا رُبّ قائلةٍ غداً يا ويحَ أمِّ معاويهْ[1]

وفي قول جحدر:

فإن أهلك فرُبّ فتى سيبكي عليَّ مهذبٍ رخصِ البنانِ[2]

وقول الراجز :

يا رُبّ يومٍ لي لا أُظَلّلُه أرمَضُ من تحتُ وأضحَى من علُهْ[3]

ومع ذلك فالمضي أكثر من الحضور والاستقبال، ومن شواهده قول امرئ القيس:

ألا رُبّ يومٍ لك منهنّ صالحِ ولا سيّما يومٍ بدارةَ جُلْجُلِ(٤)

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لهند أم معاوية ــ رضي الله عنهما ــ وهو من شواهد ــ شرح التسهيل ج٣/ ١٧٩، وشواهد التوضيح : ص١٠٦.

(٢) البيت من الوافر ، وقائله جحدر بن مالك. من شواهد – شرح التسهيل ج٣/ ١٧٩، وشواهد التوضيح : ص / ١٠٦.

(٣) من شعر الرجز. وقائله هو أبو ثروان، وهو من شواهد شرح التسهيل ج٣/ ١٧٩ ، وشواهد التوضيح : ص / ١٠٦.

(٤) البيت من الطويل، من معلقة امرئ القيس، انظر: ديوان امريء القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة " رواية الأصمعي من نسخة الأعلم"، ص١٠، وشواهد التوضيح : ص / ١٠٦.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فجميع الشواهد السابقة، عدا الشاهد الأخير دالة " رُبّ " فيها على الحال أو الاستقبال، وتدعمها قرينة لفظية نحو كلمة " لن يصومه ، لن يقومه" في قول الكسائي حيث تجعل معناها نفي الحدوث مستقبلاً ، وكلمة " غداً "، ودلالة السين على الاستقبال، ولم يسلم مذهب ابن مالك في هذه المسألة من الاعتراض ، ومما جاء في ذلك قول المالقي :"أن لها صدر الكلام ، نحو : رب رجلٍ لقيته ، وإنما ذلك لأنها نقيضة " كم " الخبرية في التكثير .."(١).

وأبو حيان جعل له رأياً خاصاً في هذه المسألة منها قوله:".. فتخلص فيها أقوال: للتقليل وللتكثير مطلقاً، للتكثير في مواضع الافتخار لهما، لم توضع لهما؛ بل حرف إثبات، والذي نختاره هذا المذهب، وهو أنه لا دلالة لها على تكثير ولا تقليل ، وإنما يُفهم من خارج..."(٢).

وللمرادي كذلك استدراكات على كلام ابن مالك منها قوله:" ولسنا نشك في أن القائلين بأن "رُبّ " للتقليل قد وقعوا على هذه المواضع، التي التكثير فيها ظاهر، لأنها كثيرة جداً فواجب المصنف أن يهتم رأيه، ولا يسرع إلى تخطئتهم، ويعلم أن لهم في ذلك غرضاً، ينبغي أن يبحث عنه...وأما استدلاله بصلاحية " كم " في كل موضع وقعت فيه غير نادر، فقد أجاب الشلوبين عن ذلك بما معناه : أن لمجرور " رُبّ " في تلك المواضع نسبتين مختلفتين : نسبة كثرة إلى المفتخر، ونسبة قلة إلى غيره..."(٣).

---

(١) رصف المباني، ص ١٩١.
(٢) التذييل والتكميل، ج١١/ ٢٨٤.
(٣) الجنى الداني، ص ٤٣٣ وما بعدها.

وأيّد ابنُ هشام ابنَ مالك في جواز دلالة " رُبّ " على التكثير بقوله:"وليس معناها التقليل دائماً، خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة؛ بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً "(١).

كما ردّ على من يؤول المستقبل بالمضي بقوله:"..وفيه تكلف؛ لاقتضائه أن الفعل المستقبل عُبّر به عن ماضٍ متجوز به عن المستقبل.."(٢).

وأرجح أن تكون الأداة " رُبّ " كما اختار ابن مالك كونها " للتكثير وللتقليل"، لاسيّما القرائن في الكلام توضح المراد وتعضّد المعنى والغرض منها، ولا يكون هناك لبس في إفادتها، وكما مرّ بنا وفرة الشواهد التي تؤيد صحة المذهب الذي رجحه ابن مالك ومن تبعه بعده.

(١) مغني اللبيب، ج١ / ١٣٤.
(٢) مغني اللبيب : ج١ / ١٣٧

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

الخاتمة:

أولاً: أهم النتائج:

١- يثبت كتاب شواهد التوضيح أن ابن مالك أول من توسع في جواز الاستشهاد بالحديث دون قيود، وإنما كانت الرواية بالمعنى هي السبب في ترك أئمة النحو كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أفصح العرب.

٢- تتضح معالم منهج ابن مالك في كتاب شواهد التوضيح في أنه يقدم الحديث النبويّ بسند مختصر، ثم يذكر ما جاء له من رواية، أو روايات أخرى إن وجدت، ويحدد المشكلة اللغوية أو النحوية أو الصرفية في الحديث، ثم يسوق لها من الشواهد العربية الموثوق بها ما يقوي توجيهه واختياره.

٣ـ يكثر ابن مالك من الشواهد كثرة تدل على تمكنه من الأدلة ومدى إحاطته بها، وبراعته في تناولها بالأسلوب الذي يقوي حجته ويؤيد اختياره.

٤ـ حوى كتاب شواهد التوضيح واحداً وسبعين بحثاً تضمنت مشكلات لغوية ونحوية وصرفية.

٥ـ غلبت القضايا النحوية على القضايا الصرفية؛ حيث عالج تسع مسائل صرفية فقط هي: حكم اجتماع الواو والياء، ونقل حركة الهمزة، وإبدال الهمزة، وجواز تأنيث المذكر إذا أوّل بمؤنث، وحذف همزة الاستفهام، واتصال نون الوقاية باسم الفاعل، وإبدال همزة افتعل وما كان على وزن

افتعل مما فاؤه واواً أو ياءً، والسماعي والقياسي، وإجراء الوصل مجرى الوقف، وإفراد المضاف المثنى وصوغ المضارع من المضعف، وكسر حرف المضارعة وما فيه من لغات.

٦ــ يعد كتاب شواهد التوضيح كتيب صغير يحتوي على الشيء الكثير من العلم، وهو نموذجٌ للنحو التعليمي، حيث يمكنك استنباط القاعدة من المثال المطروح، وبذلك يبين أنه كتاب لحل مشكلات الجامع الصحيح للبخاري، ويتضح مذهب ابن مالك في هذا الكتاب، وهو أنه يجعل الحديث مصدراً أساساً من مصادر الاحتجاج، ويستخرج منه القواعد النحوية والصرفية، ولو خالف آراء من سبقه من النحاة، ويؤيدها بما يجده من شواهد القرآن الكريم وكلام العرب والشعر والكلام المأثور.

٧ــ اختلف النحويون في جواز وقوع " إذْ " مكان " إذا" وبالعكس، وموطن الخلاف في دلالة الزمن فيما يدخلان عليه، ويرى ابن مالك جواز وقوع إذا مكان إذْ والعكس، معللاً ذلك بصحة تناوب الأدوات في مواقعها.

٨ــ أجاز ابن مالك وقوع الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا لفظًا لا معنى، مستدلاً بالقرآن والحديث، والشواهد الشعرية؛ لتأكيد صحة رأيه، وعضدها بالسماع والقياس.

٩ــ رجح البحث أن ابن مالك في اجتماع ضميرين بين الاتصال والانفصال الخلاف كان يستقريء النصوص ليخرج في الغالب منها إلى الجواز بين الانفصال والاتصال، وترجيحه لأحدهما لا يخرج عن القواعد الثابتة مستنداً إلى الشواهد التي ترجح رأيه دون إبطال رأي مخالفيه.

١٠ــ لابن مالك رأي في وجوب نصب المستثنى بإلا بعدها الكلام التام الموجب والذي يكاد يجمع عليه كثير من النحاة ، ويرى ابن مالك أن

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

النصب جائز غالب لا واجب، وأجاز الرفع واستدل ببعض الأحاديث النبوية والقراءات القرآنية في رفع المستثنى بعد إلا.

١١ــ في مسألة استعمال (إنْ) المخففة المتروكة العمل، عاريًا ما بعدها من اللام الفارقة، ساق ابن مالك جملة من الشواهد ليؤكد صحة ما يراه من عدم الحاجة إلى اللام عند عدم الحاجة إليها أو وجود قرينة تميزها من النافية ، ويرى إثبات اللام عند وجود اللبس، وجواز تركها عند أمن اللبس ، أو وجود قرينة لفظية أو معنوية، ووجوب تركها إذا تلاها نفي، نحو وجود " ليس، لن ، لم، لا ، ما " لنفي الخبر، وقد رجح البحث أن الفيصل في المسألة القرائن اللفظية أو المعنوية التي لا تستدعي الحاجة إليها، وإذا لم يؤمن اللبس وخيف من احتمال الثبوت والنفي كان وجودها لازم ولا يجب تركها، وإنما كان الخلاف جلياً بين النحاة من البصريين والكوفيين والبغداديين في نوع اللام (لام الابتداء ــ اللام الفارقة) وما الذي يليها إن كانت مهملة أم عاملة ولا تكون إلا ذلك كما عند الكوفيين.

١٢ــ اختلف النحويون في مسألة عطف اسم على الضمير المخفوض "المجرور" بدون إعادة الخافض، ويشمل المخفوض بالحرف نحو "مررت بك و زيدٍ " ، والمخفوض بالاسم نحو : جلستُ بينك وبين زيدٍ واختار ابن مالك مذهب الكوفيين ومن وافقهم في جواز ذلك مطلقًا، وقد رجح البحث ما ذهب إليه ابن مالك وأبو حيان لاختيار الكوفيين في هذه المسألة؛ لأن الرأي الذي يُبنى ويقوّى بالسماع أرجح في الاتباع، ما لم يعارضه دليل أقوى منه.

١٣ــ في ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا ، رجح البحث اختيار النحاة في عدم الخروج عن القاعدة النحوية، ولكن إن أدى الكلام إلى لبس فالأولى ذكر الخبر درءاً لسوء التقدير والفهم .

١٤ــ في مسألة حذف الموصول ودلالة الصلة عليه، اختلف النحويون في جواز أو منع حذف الموصول إذا علم، وقد جاءت هذه المسألة عند ابن مالك في ثنايا قضية صحة انتصاب التمييز بفعل، ثم عرض ابن مالك جملة من الشواهد التي تؤيد صحة ما ذهب إليه الكوفيون ، وقد رجح البحث اختيار ابن مالك في هذه المسألة بأن جواز حذف الموصول الاسمي إن علم ، ولدلالة صلته عليه لا سيما أن أدلة السماع تؤيده، وشواهده من القرآن الكريم والحديث الشريف، ونظم فصحاء العرب تقوي حجته.

١٥ــ اختلاف النحويين في " رُبّ " ذو مناحٍ عدة منها : اختلافهم في نوعها " اسم، حرف" ، وفي معناها. واختلافهم أيضاً في ما تدخل عليه ودلالته على معنى المضي أو الحضور أو الاستقبال، وقد رجح البحث أن تكون الأداة " رُبّ " كما اختار ابن مالك كونها " للتكثير وللتقليل"، لاسيّما القرائن في الكلام توضح المراد وتعضّد المعنى والغرض منها، ولا يكون هناك لبس في إفادتها، وكما مرّ بنا وفرة الشواهد التي تؤيد صحة المذهب الذي رجحه ابن مالك ومن تبعه بعده.

ثانياً: التوصيات:

١- يحتاج كتاب(شواهد التوضيح)إلى متخصصين في الدراسات الحديثية لتخريج الأحاديث والآثار الواردة فيه؛ لوجود روايات ليست في المطبوع من الجامع الصحيح، ولخلو بعضها حينئذ من موطن الشاهد.

٢- يوصي البحث بمقارنة كتاب شواهد التوضيح ببقية مؤلفات ابن مالك من حيث القضايا المطروحة والشواهد.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

أهم المصادر والمراجع:

- ابن الجزري (شمس الدين أبو الخير ، محمد بن محمد بن يوسف المتوفى: ٨٣٣هـ)، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ المستشرق الألماني برجستراسر.
- ابن قاضي شهبة (الإمام تقي الدين الأسدي الشافعي، المتوفى سنة ٨٥١هـ)، طبقات النحاة واللغويين، تحقيق: الدكتور/ محسن عياض، مطبعة النعمان، ١٩٧٣ -١٩٧٤ م.
- ابن قاضي شهبة (أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين، المتوفى: ٨٥١هـ) طبقات الشافعية ، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان ، عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، المتوفى عام ٦٧٢ هـ) شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ/٢٠٠١ م .
- ابن مالك، (جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي النحوي، المتوفى٦٧٢ هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، تحقيق الدكتور / طه محسن، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ، والطبعة الثانية ١٤١٣ هـ، وللكتاب طبعة أخرى من تحقيق وتعليق الدكتور/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان.
- أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- الأزهري (خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد المتوفى: ٩٠٥هـ) شرح التصريح على

التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق : د. محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

- الاستراباذي (محمد بن الحسن المعروف بالرضي الاستراباذي)، شرح الرضي على الكافية. تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر. جامعة قار يونس. عام ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨م.
- الإشبيلي (علي بن مؤمن بن محمد المعروف بابن عصفور، المتوفى ستة ٦٦٩ هـ) المقرّب. تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري. الطبعة الأولى. عام ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م.
- الأنباري (عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، كمال الدين أبي البركات، ٥١٣-٥٧٧هـ) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.
- الأندلسي، أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين (المتوفى: ٧٤٥هـ)، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى.١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- الأندلسي، أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين (المتوفى: ٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ، ١٤١١ هـ، ١٩٩٠م.
- الأنصاري (جمال الدين، ابن هشام) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. د.ت.
- الأنصاري (جمال الدين، ابن هشام)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ومعه مصباح السالك إلى أوضح المسالك . المكتبة العصرية .صيدا- بيروت، لبنان- عام ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- البخاري (محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي) صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (المتوفى ٨٥٥ هـ)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى»، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- الجرجاني (عبد القاهر ٤٧١ه) المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان. منشورات وزارة الثقافة العراقية. سلسلة كتب التراث ١١٦.دار الرشيد للنشر . عام ١٩٨٢م.
- الحلبي، (أحمد بن يوسف العروف بالسمين الحلبي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق : الدكتور أحمد محمد الخرّاط. دار القلم. دمشق، د.ت.
- حميد (محمد تركي نايف)، ابن مالك وجهوده النحوية والصرفية في كتابه شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح، أطروحة ماجستير إشراف/ سليمان يوسف خاطر،، جامعة أم درمان ، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، قسم الدراسات النحوية واللغوية، ٢٠٠٨ م.
- الدماميني (محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر ٧٦٣ هـ/١٣٦٢م - ٨٢٧هـ/١٤٢٤م)، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د.محمد عبد الرحمن المفدى، بيروت، ١٩٨٣ م.
- الدماميني، محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد، المخزومي القرشي، بدر الدين (المتوفى: ٨٢٧ هـ)، مصابيح الجامع، اعتنى به تحقيقاً وضبطاً وتخريجاً: نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

- ديوان امريء القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة ، د.ت.
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق عبدالله سنده، دار المعرفة بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، عام ١٤٢٧هـ _ ٢٠٠٦م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، حققه وجمعه محمد جبار المعيبد، سلسلة كتب التراث، وزارة الثقافة والإرشاد، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، عام ١٣٨٥هـ_ ١٩٦٥م.
- الذهبي (شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، المتوفى: ٧٤٨هـ)، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام . تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف ، دار الغرب الإسلامي. الطبعة الأولى،٢٠٠٣م.
- الرواشدة (أحمد عبد السلام)، الفكر النحوي لابن مالك في كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا ، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، ٢٠٠٧ م.
- زاده (أحمد بن مصطفى بن خليل: أبو الخير، عصام الدين طاش كبري)، مفتاح السعادة ومصباح السيادة، مراجعة وتحقيق: كامل بكري عبد الوهاب أبو النور، مطبعة الاستقلال، القاهرة، د.ت.
- الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) مجالس العلماء، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- الزركلي (خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الدمشقي، المتوفى: ١٣٩٦هـ) الأعلام ، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م.
- السبكي(تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، المتوفى: ٧٧١هـ)، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله) نتائج الفكر، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض دار الكتب العلمية. بيروت – لبنان. الطبعة الأولى. عام ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.
- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ١٨٣ ه) الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب للطباعة والنشر. بيروت. مطابع دار القلم بالقاهرة، دت.
- السيوطي (الحافظ جلال الدين عبد الرحمن ٩١١ هـ) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى- طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، ١٣٨٤ هـ-١٩٦٤ م.
- السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، المتوفى: ٩١١ه) ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، والدكتور/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة. الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧م.
- الشاعر (صالح عبد العظيم)، الدرس النحوي في شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك ، بحث منشور بالمجلة العلمية ، كلية اللغة العربية بأسيوط، العدد الثلاثون، الجزء الثالث نوفمبر ٢٠١١ م.
- الشنقيطي، محمَّد الخَضِر بن سيد عبد الله بن أحمد الجكني (المتوفى: ١٣٥٤هـ) كوثَر المَعَاني الدَّرَارِي في كَشْفِ خَبَايا صَحِيحْ البُخَاري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- الصفدي (صلاح الدين أبو الصَّفاء خليل بن أيبك بن عبد الله الألبَكِي الفاري الصَّفديّ الدِّمشقيّ الشّافعيّ، ٦٩٦هـ – دمشق، ١٠ شوّال ٧٦٤ هـ) ، الوافي بالوفيات، طبع باعتناء، س. ديدرينغ، المطبعة الهاشمية، دمشق، ١٩٥٣م.
- صلاح الدين (محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر، المتوفى: ٧٦٤هـ) فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس ، دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٤م.

- عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠هـ-١٠٩٣هـ)، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، د.ت.
- العسقلاني (أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، المكتبة السلفية، ضبط :محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
- العيد (إبراهيم بن محمد)، مشكلات صحيح البخاري النحوية والتصريفية بين ابن مالك وشراح الصحيح، بحث مقدم لتسجيل المشروع البحثي لمرحلة العالمية(الماجستير) في النحو والصرف، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية، قسم النحو والصرف وفقه اللغة، ١٤٣٣ - ١٤٣٤ هـ.
- العينى(أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين ، المتوفى: ٨٥٥هـ) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، ضبطه وصححه عبدالله محمود عمر، دار الكتب العلمية .- بيروت. لبنان. الطبعة الأولى. عام ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١م.
- الفارسي (أبو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار' المتوفى ٣٧٧ هـ) الحجة للقراء السبعة. علق عليه كامل مصطفى الهنداوي. دار الكتب العلمية. بيروت لبنان. الطبعة الأولى. ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- الفارسي ، (أبو علي الفارسي ٣٧٧ه) المسائل البصريات. تحقيق محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني بمصر، الطبعة الأولى. ١٤٠٥ه- ١٩٨٥م.
- الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد المتوفى ٢٠٧ هـ) معاني القرآن. عالم الكتب. بيروت. الطبعة الثانية،١٩٨٠م.
- الفيروزآبادى، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

- القسطلاني (أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين، المتوفى ٩٢٣ هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، وقد طبعت في (١٣١١هـ) بأمر السلطان عبد الحميد، نسخة اليونيني التي صححها على ابن مالك، ثم أعيد طبعها عدة مرات منها طبعة بولاق ١٣١٤ – ١٣١٥هـ.
- الكتبي (محمد بن شاكر ٧٦٤ هـ) فوات الوفيات والذيل عليها، ، تحقيق الدكتور/ إحسان عباس، المجلد الثالث دار صادر ، بيروت، د .ت.
- الكرماني، " الكواكب الدراري، في شرح صحيح البخاري " دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ – ١٩٨١م.
- الكريمة (عناية)، دور ابن مالك في علم النحو. دراسة تحليلية وصفية، بحث مقدم إلى كلية الآداب بجامعة سونن كاليجاكا جوكجاكرتا الإسلامية الحكومية ، ٢٠٠٨ م.
- المالقي (أحمد بن عبد النور المتوفى سنة ٧٠٢ هـ) رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق : أحمد محمد الخرّاط. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ت.
- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ٢١٠-٢٨٥ هـ) المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة – وزارة الأوقاف المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٤١٥ هـ-١٩٩٤ م.
- محمد بن محمد حسن شُرَّاب، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م.
- المرادي (أحمد بن قاسم)، الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، المكتبة العربية بحلب، وطبعة من منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت: ط٢، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م.

- المرادي:(أحمد بن قاسم) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان. دار الفكر العربي. القاهرة. الطبعة الأولى ، عام ١٤٢٢ هـ ٢٠٠١ م.
- المصري (ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي، المتوفى: ٨٠٤هـ) التوضيح لشرح الجامع الصحيح، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ ، ٢٠٠٨ م.
- المكودي (أبو زيد عبد الرحمن بن علي المكودي) شرح المكودي على الألفية، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي. المكتبة العصرية. صيدا – بيروت – لبنان. عام ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥ م.
- الهروي (علي بن محمد) الأزهية في علم الحروف. تحقيق: عبد المعين الملوحي – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . الطبعة الثانية .عام: ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م.
- الهويميل (داود سليمان بن عبدالله) المسائل النحوية في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن، رسالة مقمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير الآدب في الدراسات اللغوية. جامعة القصيم. للعام الجامعي ١٤٣٧ هـ – ١٤٣٨هـ.
- اليماني (عبد الباقي بن عبد المجيد ٦٨٠-٧٤٣ هـ/١٢٨١-١٣٤٢ م)، إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تحقيق/دكتور/ عبد المجيد دياب، الطبعة الأولى، شركة الطباعة العربية السعودية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦ م.

الترقيم الدولي ISSN 2356-9050
الترقيم الدولي الإلكتروني ISSN 2636 - 316X

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	الصفحة
١.	ملخص	٩٠٥٣
٢.	Abstract	٩٠٥٤
٣.	المقدمة	٩٠٥٥
٤.	المبحث الأول: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح .(كتاب ومنهج مؤلّف).ويشمل:	٩٠٦١
٥.	المطلب الأول: تسمية الكتاب، وهدفه.	٩٠٦١
٦.	المطلب الثاني: منهج ابن مالك في الكتاب.	٩٠٦٤
٧.	المبحث الثاني: القضايا النحوية الخلافية، ويشمل:	٩٠٦٧
٨.	القضية الأولى: دلالة الزمن ل(إذ) و(إذا).	٩٠٦٧
٩.	القضية الثانية: وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً لا معنى.	٩٠٧٣
١٠.	القضية الثالثة: في اجتماع ضميرين بين الاتصال والانفصال.	٩٠٧٩
١١.	القضية الرابعة: رفع المستثنى بعد إلا.	٩٠٨٧
١٢.	القضية الخامسة: في استعمال (إنْ) المخففة المتروكة العمل، عارياً ما بعدها من اللام الفارقة.	٩٠٩١
١٣.	القضية السادسة: في العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار.	٩٠٩٦
١٤.	القضية السابعة: ثبوت خبر المبتدأ بعد لولا .	٩١٠٢
١٥.	القضية الثامنة: حذف الموصول ودلالة الصلة عليه.	٩١٠٥
١٦.	القضية التاسعة: معنى(رب) واستعمالاتها.	٩١١٠
١٧.	الخاتمة	٩١١٨
١٨.	فهرس المصادر و المراجع	٩١٢٢
١٩.	فهرس الموضوعات	٩١٣٠